



كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير قطاع التكنولوجيا
(دراسة تطبيقية على العراق)

إشراف

الأستاذ الدكتور

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية والمالية

ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث - جامعة المنصورة

الباحث

فارس إبراهيم شهاب

٢٠٢٤/١٤٤٦



المقدمة

أولاً - أهمية الدراسة:

بدأت التكنولوجيا المالية في الظهور مؤخراً في القطاع الاستثماري حول العالم، والتي تُعد بأنها إما ستكون اهم منافس لهذا القطاع، أو أفضل السبل المتاحة أمامه للتطور^(١).

وقد شجع تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالمياً العديد من المؤسسات إلى المزيد من الاستثمار في هذا القطاع، وعملت العديد من الحكومات حول العالم على تعزيز مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي عن طريق اجتذاب الاستثمارات لهذا القطاع^(٢).

وعلى جانب آخر أدى ضعف مراكز البحث والتطوير في العراق وعدم الاهتمام بها وضعف الأنفاق المخصص لها ذلك، إلى عدم كفاءتها وندرة مخرجاتها المتعلقة بابتكار التكنولوجيا وتطويرها والمساهمة المحدودة لها في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن نقل التكنولوجيا المتضمن استيرادات تكنولوجيا الآلات والمعدات ووسائل النقل لم يكن لها التأثير الفعال لرفع معدلات النمو، تذبذب نمو الناتج المحلي يعكس بصورة واضحة اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي والإيرادات المتأتية منه، وان النمو يرتفع بارتفاع أسعار النفط وينخفض بانخفاضه^(٣).

وتُعد التكنولوجيا الحديثة من أهم العناصر الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية؛ حيث تساهم في دعم القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وذلك من خلال ابتكار العديد من الأساليب الحديثة في الإنتاج

(١) شهد ماجد عبد، أثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي في العراق: فرصة أم تهديد؟، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٩، العدد ٧١، العراق، ٢٠٢١، ص ١٨٤.

(٢) لقاء شاكر عبود، قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نمو الاستثمار في العراق: دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١٢٨، العراق، ٢٠٢١، ص ١٠١.

(٣) مشعل تحسين سالم الجربا، تأثير نقل التكنولوجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانية، دار الأطروحة للنشر العلمي، السنة ٧، العدد ٥، العراق، ٢٠٢٢، ص ١١٤٤.

وتطوير الأساليب الإنتاجية القائمة، ومن ثم تخفيض تكاليف الإنتاج، فضلاً عن دعم رأس المال البشري المستخدم في العملية الإنتاجية من خلال إمداده ببرامج التعليم والتدريب المطلوبة، ومن ثم زيادة كفاءته ورفع معدل النمو الاقتصادي في الدولة.

وتعاني العديد من الدول النامية من تفاوت كبير في المستوى التكنولوجي المسجل بها ونظيره المسجل في الدول المتقدمة، ويتبين ذلك عندما تعجز الأولى عن استثمار ما لديها من رؤوس أموال بسبب نقص القدرات التكنولوجية والقوي العاملة ذات الكفاءة العالية، وهو ما يُطلق عليه الفجوة التكنولوجية أو فجوة الطاقة الاستيعابية (The absorptive Capacity Gap)، لذلك اتجهت معظم الدول النامية، ومنها العراق في العقود الأخيرة إلى نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، فهو ليس مجرد وسيلة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، بل يمكن استخدامه أيضاً كآلية لنقل التكنولوجيا، سواء تمثلت تلك التكنولوجيا في الجزء المادي المتضمن للآلات والمعدات والأجهزة التي تنطوي على التكنولوجيا الحديثة، أو الجزء المتمثل في استقدام الخبراء الأجانب من الخارج لتنمية مهارات وقدرات العنصر البشري وإمداده بالمعرفة اللازمة لأداء المهام التطبيقية.

وقد تزايد اهتمام الدول في الآونة الأخيرة بضرورة استخدام مصادر الطاقة المتجددة (غير المائية) في توليد الطاقة الكهربائية، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل من أهمها عدم استقرار أسواق الطاقة التقليدية، حيث قررت إحدى الدراسات أن احتياطات الاقتصاد من النفط الخام ستنفذ لا محالة، فضلاً عن ارتفاع معدل الطلب على خدمات الكهرباء، فقد ازداد الطلب على الكهرباء بنسبة كبيرة تطلب إضافة قدرات مركبة من (٥،١ - ٦) جيجاوات سنوياً، وكذلك حماية البيئة من التلوث الناتج عن حرق الوقود الأحفوري، وذلك تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة المتمثلة بشكل أساسي في تلبية الاحتياجات المتزايدة لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية، فمن المتوقع حدوث زيادة في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة (١٢٥%) خلال الفترة من (٢٠١٢) حتي (٢٠٢٣) إذا تم مقابلة احتياجات الطلب على الطاقة من مصادر الطاقة التقليدية.

وانطلاقاً من أهمية التكنولوجيا في طافة المجالات، وإمكانية استخدام الاستثمار الأجنبي (FDI) في نقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد العراقي يمكن دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التكنولوجيا بالتركيز على استخدام التكنولوجيا في كافة القطاعات.

ثانياً - مشكلة الدراسة:

أدى تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتحرير أسعار معظم السلع والخدمات وصولاً إلى الأسعار الاقتصادية إلى ارتفاع أسعار خدمة التكنولوجيا في بسبب سياسة إزالة الدعم التدريجي عن المواد البترولية، لذلك يتحتم على الدولة البحث عن إنتاج هذه الخدمة بتكاليف أقل، حتى يمكن تقديمها بأسعار تتناسب مع الدخل الحقيقية للمواطنين - مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الخدمة من الخدمات الضرورية-، وتستطيع الحكومة القيام بذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة لإنتاج مصادر الطاقة المتجددة؛ خاصة في ظل زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد العراقي في الآونة الأخيرة. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في مدى مساهمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق في زيادة دعم قطاع التكنولوجيا لتغطية كافة قطاعات الدولة.

ثالثاً - فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تؤثر إيجابياً أو سلبياً على الدعم المقدم إلى قطاع التكنولوجيا بغية تطور هذا القطاع.

رابعاً - منهجية الدراسة:

سوف يستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي في تحديد أهم ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في قطاع التكنولوجيا، بالإضافة إلى قياس دور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم هذا القطاع وتطوره، وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة على قاعدة بيانات البنك الدولي، ووزارة التخطيط العراقية والموقع الإحصائية الرسمية المعتمدة، كما يستخدم الباحث المنهج

المقارن، وذلك من خلال عرض لتجارب الدول في استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التكنولوجيا، ومدى استفادة التجربة العراقية من تلك التجارب.

خامساً - خطة الدراسة:

تأسيساً على ما تقدم، فقد ارتأينا تقسيم خطة هذه الدراسة إلى مبحثين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره عالمياً.

المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التكنولوجيا في العراق.

المبحث الأول

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره عالمياً وإقليمياً

تمهيد وتقسيم:

إن استخدام التكنولوجيا في الخدمات المالية، يُعد إحدى مظاهر قوة وتطور الدول المتقدمة، ومن مؤشرات ذلك قيمة الاستثمارات الهائلة والتي تصرف في هذا المجال، ولقد ظهر جلياً استخدام التكنولوجيا المالية بعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، والتي أكدت قصور وضعف النظام المصرفي التقليدي، كما أن هذه التكنولوجيا وفرت للزبون حرية التنقل وسهولة الاستخدام والسرعة

وخفض تكاليف الخدمة المالية^(٤)، وتعمل الحكومة الإلكترونية على تحويل العمل الحكومي الروتيني إلى طرق إلكترونية عبر الإنترنت^(٥).

ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة لتحسين بيئة الاستثمار في العراق من خلال حزمة إجراءات أهمها العمل على ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي ومحاربة الفساد وتفعيل سيادة القانون وبناء دولة المؤسسات وتوفير البنية الاقتصادية اللازمة لذلك^(٦).

ويشهد عالمنا المعاصر ظاهرة الاعتماد المتزايد على المعلومات العلمية والتكنولوجية لاستغلال المعرفة في تطبيقات متنوعة، إذ تحولت اقتصاديات الدول الحديثة بشكل نوعي من الإنتاج السلعي إلى الإنتاج الخدمي المعرفي في نهاية القرن الماضي، مما أدى إلى ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة، بفعل المتغيرات الكبرى على وسائل وقوى الإنتاج، وساعد الاقتصاد القائم على الابتكار والمعرفة على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وتحفيز التنافسية للدول، وأصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، كما أن زيادة الاستثمار في الاقتصاد المعرفي سيكون مطلوباً لمواجهة التحدي الذي يواجهه الدول العربية، وهو خلق وظائف

(٤) ظلال محمد رضا، التكنولوجيا المالية في العراق: بين الواقع والطموح، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٤، العدد ٢، العراق، ٢٠٢٢، ص ٢١٧.

(٥) ندى بدر جراح، الحكومة الإلكترونية الواقع ومشاكل التطبيق في العراق، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد ٤٠، العدد ٣، ٤٤، العراق، ٢٠١٢، ص ٩٣.

(٦) أنير أنور شريف، تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق: دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد ٤٧، اليمن، يناير - مارس، ٢٠١٨، ص ٧١.

جديدة من خلال تنويع الاقتصاد والابتكار، وزيادة الاستثمار في القطاعات المتصلة بالمعرفة، هذه القدرة تؤثر بشكل كبير على أدائها التنموي والدخل^(٧).

ومن ناحية أخرى تشهد كافة الأعمال المصرفية ثورة أشعلتها مبتكرات التقنية العالمية في مجال الاتصال والحوسبة، فجرى الاعتماد على مزودات النقد الإلكتروني والبطاقات المالية بأنواعها، والتي شهدت تطوراً وصل حد البطاقة الماهرة أو الذكية التي تحتفظ - ضمن شريحة إلكترونية متضمنة فيها - علي مقادير من المال بعمليات مختلفة حسب رغبة المستخدم، كما تطورت أنظمة تحويل الأموال والنقل الإلكتروني لها، وشيئاً فشيئاً يحل المال الإلكتروني محل المال النقدي والطرق التقليدية لتبادلته، وأمام نماء الوسائل الإلكترونية المستغلة في الواقع الحقيقي، وأمام حاجة أنشطة الاستثمار والتجارة عبر الإنترنت لتقنيات متقدمة في الدفع وازدياد الاعتماد على البطاقات المالية وغيرها من وسائل الوفاء ذات الطبيعة التقنية كان لابد من ضم كل هذه التقنيات وغيرها وإعادة تنظيمها ضمن مفاهيم أداء جديدة ليولد المصرف الافتراضي أو مصرف الإنترنت أو مصرف الويب، وجميعها اصطلاحات دالة علي ما يعرف بالمصارف الإلكترونية، وإمكانية توفير هذه الخدمة في العراق^(٨).

ولما كانت التكنولوجيا على هذه الدرجة من الأهمية، كان لابد من دعمها وتطويرها، ولا يتأتى ذلك بشكل كامل إلا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يلعبه من دور مهم في دعم قطاع التكنولوجيا.

ويتسم هذا العصر بالتقدم التكنولوجي السريع بشكل متزايد، وتدعم الأمم المتحدة الحكومات الوطنية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في التحول إلى عالم رقمي، وتلتزم الأمم المتحدة في

(٧) علي كاظم هلال، واقع اقتصاد المعرفة في العراق وسبل الإفادة من تجارب بعض الدول العربية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٦، العدد ٤، العراق، ٢٠١٤، ص ١٥٤.

(٨) ندى بدر جراح، تكنولوجيا المعلومات وإمكانية تطبيقها في المصارف العراقية، مجلة الأقتصادي الخليجي، جامعة البصرة - مركز دراسات الخليج العربي، العدد ١٣، العراق، ٢٠٠٧، ص ١٩٣.

جنيف بالعمل مع الدول الأعضاء للبقاء في طليعة المنحنى من خلال الابتكارات في الدبلوماسية متعددة الأطراف والتنمية الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

<https://www.ungeneva.org/ar/topics/innovation-technology>

تبدو أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في اعتبارها تقوم بدور كبير في عمليات النمو وتنمية قطاع التكنولوجيا في البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية، كما أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحمل ذات الخصائص الاقتصادية التي تنسم بها البلدان القادمة منها، كما تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور أساسي في معظم اقتصادات البلدان النامية، ومن بينها دولة العراق التي تعاني من عجز كبير في حساباتها الجارية، فضلاً عن احتياجاتها المحلية لمواردها المالية، وفي الوقت ذاته تعاني العراق من فجوة تقنية في قطاع التكنولوجيا ومن مستواها المتدن من الإنتاج المتوقع في مجال التكنولوجيا، ومن ثم تضيق نطاق الأسواق المحلية العراقية للتكنولوجيا.

وفي كافة الحالات، فإن تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، يرجع إلى عدة أسباب من أبرزها:

(١) ما تقوم به البلدان النامية من برامج إصلاح اقتصادي، بهدف تحرير التجارة والاستثمار، وتطبيق برامج الخصخصة، والسعي إلى مضاعفة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.

(٢) ما تتميز به التكتلات الاقتصادية، من امتلاك سياسات تجارية واستثمارية موحدة، في مواجهة البلدان الأخرى غير الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى فرض قيود على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول غير الأعضاء^(٩).

وبإمعان النظر في أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نلاحظ أنه للتغلب على تخوف بعض المستثمرين من مناخ الاستثمارات في كثير من البلدان النامية، فقد وجدت الوكالات الدولية التي تهتم

(9) Seyed Komail and Amir Hortamani, The impact of trade integration on FDI flows: Evidence from Eu and Asian +3, university of Isfahan. Available at: <http://www.univ-lehavre-fr/actu/itlcge/pdf>.

بضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما شجع العديد من المستثمرين على ضخ استثماراتهم في هذه الدول.

تُعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المحركات اللازمة لعملية التصدير، وهو ما يمكن ملاحظته من التجارب الدولية، كالتجربة الصينية على سبيل المثال؛ حيث تجذب الصين سنوياً نحو ٤٠ مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي في زيادة مستمرة عام بعد آخر، وهو بدوره ساهم في وجود قطاع صناعي تصديري قوي، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى الحد بشكل كبير من العجز الدائم في ميزان المدفوعات^(١٠)، وهو ما ساهم أيضاً في نقل التكنولوجيا الحديثة وزيادة الخبرات الإدارية والتسويقية^(١١).

وأمام ما سبق، فإننا نعرض في هذا المبحث لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره على المستويين العالمي والإقليمي، ويأتي ذلك من خلال مطلبين نعرض لهما فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأبرز نظرياته.

المطلب الثاني: وضع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والإقليمي.

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ونظرياته

على الرغم من الوضوح الكامل لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث اللفظ والمعنى، غير أنه حظي بالعديد من المفاهيم، التي تنوعت فيها النقاشات والاختلافات والاجتهادات الفقهيّة،

(10) Kevin Honglin Zhang, How does affect a host country's export performance? The case of china, Department of economics, Illinois state university 2022, p. 4.

(11) Sarah Yueting Tong, Foreign direct investment, technology transfer and firm performance, Hong Kong institute of economics and business strategies, April 2021, p.

برغم انتشاره لاعتباره من أبرز المصطلحات الاقتصادية المالية منذ عدة عقود مضت من القرن المنصرم، فمنذ عهد قريب كان يُنظر إليه نظرةً تحمل العديد من الخوف والحذر والتوجس والتردد، على أساس أن الاستثمارات الأجنبية هي النافذة التي تطل من خلالها الدول الأجنبية لممارسة أنشطتها الاقتصادية وسياساتها المالية من جهة، أو تأثيراتها ذات الطبيعة غير الوطنية أو المناهضة في بعض الأحيان من جهة أخرى.

وكانت هذه نظرة المجتمعات إبان هذه الفترة إلى الاستثمارات الأجنبية، بيد أن الأمر اختلف تماماً في العقود الأخيرة؛ حيث أسفرت هذه الأخيرة عن رؤى مختلفة وأفكار متعددة، إذ تغيرت الایدولوجيات واختلفت النظريات وتباينت الوقائع في سائر النشاطات، وخاصة الأنشطة الاقتصادية، ففي حقبة الخمسينات والستينيات والسبعينيات، كانت الاستثمارات الأجنبية تبحث عن مجالات خصبة للعمل من خلالها، دون أن تلقى رواجاً لدى كثير من الدول النامية.

بل والأدهى من ذلك أن تُحارب وتُواجه بالضد، في الوقت الذي أصبحت هذه الدول في عصرنا الحالي هي التي تسعى حثيثاً للوصول إلى هذه الاستثمارات الأجنبية، بل وتشعر من أجلها القوانين وتمنحها العديد من التسهيلات والمغريات وتصدر التشريعات التي تساهم في إنجاحها، وترشدّها إلى المجالات التي تناسبها وتلائم طبيعتها داخل تلك الدولة، وأصبحت الغالبية العظمى من البلدان النامية تتنافس بغية الحصول على أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة..، وتثير مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر، العديد من المناقشات حول مفهومه وأهميته بالنسبة للدول النامية، وأبرز نظرياته، ولما شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً كبيراً في التعجيل بمعدلات التنمية في قطاع التكنولوجيا، خاصة وأنها توفر موارد مالية مكملة للادخار الوطني^(١٢).

وبغية الوصول إلى تعريف محدد وواضح لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، كان من المناسب الإحاطة بمفهومه، وأهميته وأبرز نظرياته، وذلك في فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

(١٢) يحيى أحمد رابح سعيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية - مركز البحوث والنشر والاستشارات، العدد ٣٢، يوليو ٢٠١٨، ص ١١٩.

الفرع الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

الاستثمار الأجنبي المباشر، له مفهوم يميزه عن غيره من المفاهيم الاقتصادية، وهذا المفهوم يبرز ويوضح أهميته، وهو ما نبينه فيما يلي:

أولاً - مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، في قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، وذلك بتملك ١٠% أو أكثر من رأسمال المشروع، على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير على إدارتها^(١٣)، كما أنه يتمثل - كذلك - في انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر، بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدول المضيفة^(١٤).

وهو ما يعني، أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن نشاط تمويلي لجهة خارجية داخل البلد المستقبل، من أجل الحصول على مكاسب مختلفة مادية وغير مادية، وبالمقابل فهو مصدر مهم للتنمية في البلد الذي سوف يستقر فيه، بموجب اتفاقيات بين الطرفين طريقاً للقوانين النافذة^(١٥).

وتأسيساً على ذلك، يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه: انتقال رأس المال من دولة المنشأ إلى الدول المضيفة، ليأخذ شكل الأصول والموجودات بما يسمح لصاحب رأس المال التأثير

(١٣) منذر عليوي حميد الكبيسي، تحليل فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على القطاع الصناعي في العراق للفترة "٢٠٠٤-٢٠٢٠"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٨، العدد ٥٨، العراق، يونيو ٢٠٢٢، ص ٢٥١.

(١٤) أحمد علي حسين علي، دور الاستثمار في تطوير القطاع الزراعي في العراق للمدة ١٩٨٩-٢٠١٩، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٧، العدد ٥٦، العراق، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٥٧٦.

(١٥) حسام يافث شاكر، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق جودة الخدمة المصرفية، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، المجلد ٥، ملحق، العراق، ٢٠٢٣، ص ٨٦٧.

في قرارات العملية الإنتاجية والاستثمارية، كما يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه: السيطرة أو الإشراف على المشروع الاستثماري، من خلال إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده، أو بالمشاركة مناصفة أو بنسبة محددة، أو أن يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم^(١٦).

ولقد تعددت التعريفات والمفاهيم والنظريات المفسرة لمصطلح الاستثمار الأجنبي، غير أن أهم ما ورد في هذا الشأن تعريف الهيئات والمنظمات الدولية^(١٧).

وتأسيساً على ذلك، فقد عرف تقرير الاستثمار الدولي Raport Investment World الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والشركة في الدولة المضيفة، ويحصل المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم على حصة ثابتة في شركة قائمة في اقتصاد آخر^(١٨).

وعرفته منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه: الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما (Home Country) بامتلاك أصول أو موجودات في بلد آخر (البلد المستقبل Host Country) مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل^(١٩).

وعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاستثمار الأجنبي بأنه: الاستثمار الذي يشمل علاقات طويلة الأجل ويعكس المصلحة الدائمة والسيطرة على كيان مقيم في أحد اقتصاديات غير اقتصاديات المستثمر الأجنبي المباشر، أو المشروع التابع للمستثمر الأجنبي^(٢٠).

(١٦) مبارك بوعشة، الاستثمار الأجنبي المباشر: أشكاله وعلاقته بالشركات المتعددة الجنسيات، المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح وجامعة لاهاي بهولندا، الأردن، أكتوبر، ٢٠١٥م، ص ٣.

(١٧) حسام شحاته عبدالغني رخا، الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم - الآثار - المحددات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ٢١٩.

(١٨) هديل جاسم حاجم الحياي، تقييم كفاءات أداء الشركات الكبيرة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٩، العدد ٦٣، العراق، ٢٠٢٣، ص ٣٣١.

ونستخلص من هذه المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر: ثلاثة عناصر أساسية يتألف منها هذا المفهوم، نبينها فيما يلي:

العنصر الأول: أن يكون هذا الاستثمار خارج حدود بلد الموارد المالية.

العنصر الثاني: نية المستثمر في المشاركة في إدارة هذه الموارد.

العنصر الثالث: قبول البلد المستقبل لهذه الموارد بمبدأ المشاركة، أو بالعمل واقتسام ثمار العملية الاستثمارية.

ثانياً - أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

وتعد التدفقات الرأسمالية - شأنها شأن التدفقات التجارية الدولية - أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي واستدامته^(١٩).

وتأسيساً على ذلك، تعكف العديد من الدول على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله، ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية، فإن معظم دول العالم أصبحت مستضافة ومضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج والتجارة، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والتكامل الاقتصادي.

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه يلعب دوراً بارزاً في قطاع التكنولوجيا في الدول المضيفة، كما أنه يحمل خصائص الاقتصاد القادمة من الدول المستثمرة، كما يقوم الاستثمار المباشر بدور محوري في أغلب الاقتصادات النامية، ومن ضمنها الدول العربية التي تعاني من

(١٩) جمال دقيش، دراسة قياسية لمحددات نمو القطاع الصناعي في ماليزيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد ٤، العدد ٢، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٠، ص ٨.

العجز في الحساب الجاري والاحتياجات المحلية للموارد المالية، أو تلك التي تشكو من فجوة تقنية، ومن مستوى متدن من الإنتاجية، ومن نطاق ضيق للسوق المحلي^(٢٠).

وتأسيساً على ذلك، يمكن إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما يلي:

(١) يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر الوسيلة الأكثر أماناً من وسائل التمويل المالي، وذلك بالمقارنة بغيره من وسائل التمويل الأخرى كالقروض الثابتة، فضلاً عن كونه الوسيلة الأسهل والأكثر فاعلية في نقل وتوريد التكنولوجيا الحديثة^(٢١).

(٢) يُشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً رئيسياً من مصادر التمويل في البلدان النامية، كما يساهم في دفع عجلة التنمية في قطاع التكنولوجيا على حد سواء، ويحفز على عوامل الإنتاج في تلك الدول^(٢٢).

(٣) يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى خلق العديد من فرص العمل، والارتقاء بمستوى مهارات الأفراد العاملين في القطاع الاستثماري، فضلاً عن فتح العديد من أسواق التصدير والاستيراد؛ إذ يساهم بشكل كبير في التعاون مع الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية، وولوج الأسواق التنافسية الدولية، كلما كان المناخ مهيأ لتحقيق ذلك الهدف^(٢٣).

(٤) يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خفض أسعار السلع وتقلبها، فضلاً عن تحسين جودة المنتج الوطني، كأثر مباشر من آثار نقل وتوريد التكنولوجيا المتطورة من ناحية، كما يؤدي الاستثمار

(٢٠) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية - دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧م، ص ١٩.

(٢١) معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٨، العدد ٢، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، ص ١١٥.

(٢٢) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية - دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ١٩.

(٢٣) معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص ١١٥ وما بعدها.

الأجنبي المباشر إلى العمل على زيادة الناتج القومي ونموه، ويساهم في إعادة توزيع الدخل القومي لأفراد المجتمع، وعلى وجه الخصوص فئة العمال منهم، كما هو الحال بالنسبة لآثار الاستثمار المحلي؛ إذ إن ثمة ارتباطاً وثيقاً وعلاقة طردية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وبين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الكلي (GNP)^(٢٤) من جهة أخرى^(٢٥).

(٥) تهدف جهود الدول النامية المشجعة لتدفق رؤوس الأموال، إلى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا وخبرات فنية ومعرفية وإدارية، إذ تتوفر لدى هذه البلدان الأموال اللازمة لإقامة مشروعات استثمارية، بيد أنه ينقصها التكنولوجيا اللازمة لإتمام هذه المشروعات^(٢٦).

(٦) تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، في التحويلات المالية التي ترد من الخارج في صورة عينية أو نقدية أو كلاهما معاً، بغية إقامة مشروعات وتحقيق أرباح، وفي غالب الأمر تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها إلى الخارج، وذلك في الحالة التي تنجح فيها وتحقق فائضاً اقتصادياً من أنشطتها الاقتصادية داخل الوطن، وكل ذلك لقاء ما تسهم به هذه الاستثمارات من إفادة للوطن، تتمثل في نقل الخبرات الفنية والإدارية، ونقل التكنولوجيا الحديثة^(٢٧).

(٧) يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بغية زيادة الناتج في الفترات المقبلة^(٢٨)، وبمفهوم آخر يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مجموع الإضافات الصافية من المنتجات الرأس مالية، أي الثروة القومية في البلد المضيف، أو مجموع

(٢٤) اختصاراً للمصطلح (Gross National Product)، وهو يعني: الناتج القومي الإجمالي.

(٢٥) بمعنى أنه كلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، أدى ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي..

(٢٦) ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيبي علي البلدية ٢ - مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، العدد ١٠، ديسمبر ٢٠١٤، ص ١٠٠.

(٢٧) هاجر مزهود، الاستثمار الأجنبي المباشر: أي دور للفساد؟ مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة ٢ - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد ٤، العدد ٣، ديسمبر ٢٠١٧، ص ٢٧٨.

(٢٨) عبدالله حميد نصر أحمد الحميري، الاستثمار الأجنبي الحوافز والحماية القانونية - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٤.

المنتجات التي لا تستهلك ولا يتم استخدامها خلال مدة حساب الناتج القومي، وإنما يتم إضافتها إلى الثروة القومية أو إلى رصيد المجتمع من رأس المال^(٢٩).

(٨) يمثل الاستثمار الأجنبي البديل التمويلي، وفي معظم الحالات هو السبيل الذي تلجأ إليه البرامج التنموية وإعادة هيكلة اقتصادياتها في الدول النامية^(٣٠).

(٩) للانفتاح الاقتصادي، في نمو الصادرات والواردات - كنسبة من الناتج المحلي - تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعتبر ذلك أحد المحددات التي تلعب دوراً بارزاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باعتبارها المحدد الرئيسي لحجم السوق الداخلي^(٣١).

وبدوره فإن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي معنوي كبير في الدول النامية، إذ يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في تلك الدول^(٣٢).

وفي كافة الحالات، فإن تزايد اهتمامات الدول برؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، مرده إلى عدة أسباب من أهمها:

(أ) ضرورة السعي إلى عمل إصلاحات اقتصادية في الدول النامية، بغية تحرير التجارة والاستثمار، وتطبيق برامج الخصخصة ومضاعفة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

(٢٩) عاطف لافي مرزوك، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الحدود والآثار في ضوء الاستفادة من التجربة الماليزية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مجلد ١٣، العدد ٢٤، جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات، ٢٠١٩، ص ٧٣.

(٣٠) عاطف لافي مرزوك، هالة هاشم كاظم، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الحدود والآثار في ضوء الاستفادة من التجربة الماليزية، المرجع السابق، ص ٧٧.

(٣١) عمرو محمد محمود سليمان، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول النامية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالاسماعيلية، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٦، ص ٦٧٩.

(٣٢) حسام الدين مداني، الاستثمار الأجنبي المباشر: المبادلات التجارية والنمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا خلال الفترة الممتدة ١٩٩٠ - ٢٠٢٠، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، المجلد ٤، عدد خاص، ٢٠٢١، ص ٣٣١.

(ب) التكتلات الاقتصادية والتي تتميز بامتلاكها لسياسات تجارية واستثمارية موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى فرض قيود على تدفق الاستثمارات المباشرة إلى الدول غير الأعضاء^(٣٣)، وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الدول النامية إلى إصلاحات في تشريعاتها الخاصة بالاستثمار، ولعل ما حدث بالعراق ومصر خير شاهد على ذلك^(٣٤).

الفرع الثاني

نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

برزت العديد من النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذه النظريات، النظرية الكلاسيكية (التقليدية)، والنظرية الماركسية، والنظرية النيو كلاسيكية (الحديثة)، ونظرية عدم كمال السوق أو النظريات الاحتكارية، والنظرية الانتقائية، ونظرية الموقع، ونظرية الموقع المعدلة، ونظرية التحليل التجميعي، وأخيراً نظرية الميزة النسبية، ودون الخوض في تفاصيل وشرح هذه النظريات، فإننا نلقي الضوء بإيجاز شديد على مفهوم كل نظرية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً - المفاهيم العامة للنظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي:

(١) النظرية الكلاسيكية: يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد؛ حيث إن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة.

(33) Seyed Komail and Amir Hortamani. The impact of trade integration on FDI flows: Evidence from Eu and Asian +3. university of Isfahan. Available at:

مشار إليه لدى: إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية - دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣٤) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية - دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢٠.

ويمثل أنصار هذه النظرية الاتجاه المعارض لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، ووفقاً لهذه النظرية فإن الاستثمارات الأجنبية تتطوي على العديد من المنافع التي تعود معظمها على الشركات المستثمرة، فضلاً عن كون الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً جديداً من أشكال الاستثمارات، التي تزيد من درجة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة^(٣٥).

(٢) **النظرية الماركسية:** مفاد هذه النظرية، أن التراكم الاستثماري في الأفكار الماركسية، ليس مرده إلى معدلات الفوائد أو الأرباح المتحصلة، وإنما مرد ذلك إلى تحويل الودائع الاستثمارية إلى منتجات، أصلها تكتلات استثمارية، تشتت وجود أسواق من قبل المنتجين والمستثمرين، على حد سواء.

(٣) **النظرية النيو كلاسيكية:** ترى هذه النظرية، أن الاختلاف في التكاليف بين الدول، يرجع إلى التفاوت في وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، هذا التفاوت قد يفرض اختلافاً في أثمان عناصر الإنتاج، وبالتالي في أثمان المنتجات، أي أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم في شكل تحركات رؤوس الأموال بين الدول، تتم استجابة للفروق في عناصر التكلفة ووفرة عوامل الإنتاج، إذاً، فإنه وفقاً لهذه النظرية، فإن التخصص في إنتاج وتصدير أي سلعة في دولة معينة يرتبط بمدى توفر العنصر الداخل في إنتاج تلك السلعة في تلك الدولة، والمؤسسات الأجنبية التي تنتج منتجات تعتمد على عنصر العمل.

ويمثل أنصار هذه النظرية الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تتمحور هذه النظرية حول افتراض أساسي مفاده أن طرفي العلاقة الاستثمارية (الشركة المستثمرة والدولة المضيفة)، تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، فكلاهما يعتمد ويستفيد من الآخر لتحقيق أهدافه، بيد أن حجم

(٣٥) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية - دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢٦.

العوائد التي يتحصل كل طرف عليها، يتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات كل طرف من الطرفين الخاصة بالاستثمار^(٣٦).

(٤) **نظرية عدم كمال السوق (النظريات الاحتكارية - هاليمر):** هدفت هذه النظرية إلى الاهتمام بتفسير الأسباب الدافعة لبعض الشركات إلى الاستثمار في السوق الذي تستأثر به شركة معينة، أو عدد قليل من المنتجين الذين يستأثرون بميزة تنافسية تساعدهم في السيطرة على إنتاج أو بيع وتوزيع السلعة، وهو ما يعرف باحتكار القلة.

(٥) **النظرية الانتقائية:** اتجه Dunning إلى الأسلوب العلمي، وذلك لتحديد الأوزان النسبية التي تؤثر علي قرار الاستثمار في الخارج وأسباب نموه، وما هي إلا تجميع لعدة أفكار تتعلق بالملكية والموقع، لذلك هي مرنة وتقبل التغير من وقت لآخر.

(٦) **نظرية الموقع:** إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية الدولة الأم، ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركزاً لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية، والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى، فإن هذه النظرية تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات لشركات متعددة الجنسيات.

(٧) **نظرية الموقع المعدلة:** هذه النظرية امتداد وتطوير لنظرية الموقع، بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويرجع تطوير هذه النظرية إلى روبوك وسيموندس؛ حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها، تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، وهي:

(٣٦) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية - دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢٤.

المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية: فهي عوامل دافعة، وتتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات، وهي المجموعة الحاكمة الضابطة.

(٨) **نظرية التحليل التجميعي:** اعتمد Mucchielli في تفسيره علي ثلاث مستويات هي: مستوى الاقتصاد الكلي، (الميزه النسبيه للدوله الأصلية)، ومستوى الاقتصاد الجزئي (الميزة التنافسية للمؤسسة)، ومستوى هيكل الصناعة والقطاع.

(٩) **نظرية الميزة النسبية:** (المدرسة اليابانية) يعتمد مضمون هذه النظرية علي أن السوق وحده غير قادر علي التعامل مع التطورات والابتكارات والتكنولوجيا، وتوصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة التكيف الفعال من خلال استخدام السياسات التجارية^(٣٧).

المطلب الثاني

وضع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والإقليمي

تُعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من أهم عناصر التمويل الخارجي، والتي تساهم - بدورها - بشكل كبير في أعمال التنمية في قطاع التكنولوجيا في البلدان النامية؛ ولذا فقد تبوء الاستثمار الأجنبي المباشر مكاناً علياً بين عناصر التمويل الخارجي خلال الأعوام الماضية، واحتل المرتبة الأولى بين موجودات هذا التمويل، ومن ثم يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، فاق كل ما عداه من المؤسسات والهيئات التمويلية من حيث الأهمية، فتجاوزت أهميته البالغة في التمويل، أهمية البنوك والمصارف المالية والمساعدات الرسمية^(٣٨).

(٣٧) محمود سراج إبراهيم الدسوقي، الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم - الأنواع - النظريات)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس - كلية التجارة، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٩، ص ١٥٣ وما بعدها.

(٣٨) خليفة حروز، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتوطين تكنولوجيا المعلومات، دراسة حالة في شركة لفارج إسمنت المسيلة مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد ٧، العدد ١، جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٢، ص ٣٦.

وفضلاً عما تقدم، فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بات ظاهرة عالمية تتنافس الغالبية العظمى من دول العالم على الحصول على القدر الأكبر والنصيب الأوفر من هذا التدفق، ويرجع ذلك إلى كون الاستثمار الأجنبي يضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية عن طريق نقل وتوريد التكنولوجيا المتقدمة، فضلاً عن أنه - أي الاستثمار الأجنبي - يتسم بالاستقرار النسبي، مقارنة بسائر الاستثمارات في الأوراق المالية^(٣٩).

بيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت نمواً ملحوظاً خلال الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٨، ثم حدثت الأزمة العالمية بنهاية عام ٢٠٠٨، وأدت هذه الأزمة إلى تراجع حركة الاستثمارات الأجنبية، ثم عادت من جديد ليزيد حجم الاستثمارات الأجنبية في دول وينخفض في دول أخرى^(٤٠)، ثم انخفضت تلك الاستثمارات بشكل كبير جداً إبان أزمة كورونا وما زالت، ومن ثم بات السؤال المطروح ما هو وضع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والإقليمي؟

وتأسيساً على ذلك، فإننا نعرض بشيء من التفصيل والبيان لدور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي أولاً، قبل أن نعرض لذات الدور على الصعيد الإقليمي، وذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية في قطاع التكنولوجيا على المستوى الدولي والإقليمي.

الفرع الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الإقليمي.

الفرع الأول

(٣٩) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية - دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧م، ص ٢٨.

(٤٠) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية - دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢٨ وما بعدها.

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية في قطاع التكنولوجيا على المستوى الدولي

وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فقد انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد - ١٩)، وهو ما أثر سلباً على القطاع الصناعي؛ حيث انخفضت في عام ٢٠٢٠، بمقدار الثلث لتصل إلى تريليون دولار، وهو الحد الذي ينقص كثيراً عن الحد الأدنى الذي وصل إليه العالم إزاء الأزمة المالية التي شهدتها في أعقاب عام ٢٠٠٨، ومن ثم فقد تضررت الاستثمارات التأسيسية في الصناعة والمشاريع الاستثمارية الجديدة في البنى التحتية في البلدان النامية ضرراً كبيراً، وهو ما ينبأ عن قلق شديد؛ لأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية ضرورة حيوية للتنمية المستدامة في المناطق الأكثر فقراً في العالم، وأصبحت زيادة الاستثمار لدعم التعافي المستدام والشامل من الجائحة من أولويات السياسة العالمية، وينطوي ذلك على تشجيع الاستثمار في البنى التحتية والتحول في مجال الطاقة، وفي القدرة على الصمود، وفي الرعاية الصحية^(٤١).

وبالنظر إلى الجدول التالي رقم (١) يظهر جلياً أن أزمة كورونا أدت إلى انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث انخفضت تدفقات الاستثمار العالمية بنسبة تصل إلى ٤٠% في ٢٠٢٠، عن قيمتها التي بلغت ٥٤,١% تريليون دولار في ٢٠١٩، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما أقل من تريليون دولار، وذلك للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٥، كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة إضافية تتراوح بين ٥% و ١٠% في عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في الانتعاش من جديد مع بدايات عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع - أيضاً - أن يقفز الاستثمار الأجنبي المباشر قفزة ليعود إلى ما كان عليه قبل بداية أزمة كورونا^(٤٢).

والجدول التالي يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، حسب المنطقة، للأعوام 2017-2019، وهو مقدر بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية.

(٤١) تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)،

(٤٢) تقرير الأونكتاد لسنة ٢٠٢٠، ص ٢.

جدول رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة، للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بمليارات

الدولارات وبالنسبة المئوية

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة			المنطقة
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
1314	986	1601	1540	1495	1700	العالم
917	534	1095	800	761	950	الاقتصادات المتقدمة
475	419	539	429	364	570	أوروبا
202	-41	379	297	297	304	أمريكا الشمالية
373	415	467	685	699	701	الاقتصادات النامية
5	8	12	45	51	42	أفريقيا
328	407	417	474	499	502	آسيا
280	345	367	389	416	422	الشرق شرق وجنوب شرق آسيا
12	12	11	57	52	52	جنوب آسيا
36	50	39	28	30	28	غرب آسيا
42	0.1	38	164	149	156	أمريكا اللاتينية والكاريببي
-	-0.3	0.1	1	1	1	أوقيانوسيا
24	38	38	55	35	50	اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية
0.4	2	6	39	39	40	الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلياً والصغيرة
1	2	21	22	22	21	أقل البلدان نمواً
0.5	1	4	22	22	26	البلدان النامية غير الساحلية
1	0.3	0.3	4	4	4	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لسنة ٢٠٢٠،

ص ٨.

يتبين لنا من بيانات الجدول السابق، أمرين:

(١) فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة: يتأكد لنا أن عام ٢٠٢٠ شهد أعلى تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على مستوى العالم، والتي بلغت 1700 مليار دولار، كما بلغت الاقتصادات المتقدمة لذات العام 950 مليار دولار، بينما تراجعت هذه التدفقات في عام ٢٠٢١ إلى 1540 مليار دولار، وبلغت نحو 761 مليار دولار عام ٢٠٢١.

(٢) فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة: يلاحظ أن هذه التدفقات بلغت في عام ٢٠٢٠ نحو 1601 مليار دولار، وجاءت في أدنى مستوياتها في عام ٢٠٢١؛ حيث بلغت 986 مليار دولار، كما بلغت الاقتصادات المتقدمة 1095، وذلك في عام ٢٠٢٠ ووصلت إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠٢١؛ حيث بلغت 534.

ويتبين لنا من ذلك، مدى تأثير فيروس كورونا (كوفيد - ١٩) المستجد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنوعيه الوارد والخارج. كما يبين الجدول التالي النسبة المئوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية للأعوام ٢٠٢١ - ٢٠٢٣

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية للأعوام
٢٠٢١ - ٢٠٢٣

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة			المنطقة
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
68.8	54.1	68.4	52.0	50.9	55.9	الاقتصادات المتقدمة
36.1	42.5	33.7	27.9	24.3	35.5	أوروبا
15.3	-4.1	23.7	19.3	19.9	17.9	أمريكا الشمالية
28.4	42.0	29.2	44.5	46.8	41.2	الاقتصادات النامية
0.4	0.8	0.8	2.9	3.4	2.4	أفريقيا
24.9	42.2	26.0	30.8	33.3	29.5	آسيا
21.3	39.9	22.9	52.2	27.8	24.8	الشرق الأوسط
0.9	1.2	0.7	3.7	3.5	3.0	جنوب آسيا
2.7	5.1	2.4	1.8	2.0	1.6	غرب آسيا

3.2	0.01	2.4	10.7	10.0	9.2	أمريكا اللاتينية والكاريب أوقيا نوسيا
-0.1	-0.03	0.01	0.1	0.1	0.1	اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية
1.8	3.8	2.4	3.6	2.3	2.9	الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكليا والصغيرة
0.03	0.2	0.4	2.5	2.6	2.4	أقل البلدان نموا
-0.04	0.	0.1	1.4	1.5	1.2	البلدان النامية غير الساحلية
0.04	0.1	0.2	1.4	1.	1.5	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لسنة ٢٠٢٠، ص ٩.

يتبين من الجدول السابق، أن جائحة كورونا أدت إلى تقليص الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا، وهو ما يعكس الاتجاه العالمي، وسيتفاقم هذا الركود بانخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية، بسبب ما يميز قارة أفريقيا من استثمارات موجهة نحو الموارد، ويتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين ٢٥% - ٤٠%، بما يعادل ما بين ٢٥ - ٣٥ مليار دولار، استناداً إلى توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومجموعة من العوامل المرتبطة بالاستثمار على وجه التحديد.

وتأسيساً على ذلك، سيكون الاستثمار في الصناعات التحويلية الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية من أشد أشكال الاستثمار تضرراً، مما سيقوض الجهود الرامية إلى النهوض بالتنويع والتصنيع في أفريقيا، وتظهر مشاريع الاستثمارات التأسيسية المعلن عنها بالفعل اتجاهاً سلبياً قوياً في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، على الرغم من أن قيمة المشاريع (-٦٢%) قد تراجعت أكثر من تراجع عددها (-٢٣%)^(٤٣).

(٤٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لسنة ٢٠٢٠، ص ٩.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٣) الذي يبين لنا نسبة الزيادة والنقص في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر مقدراً بالمليار دولار، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٢٠)

جدول رقم (٣)

معدلات الاقتصادات النامية والمتقدمة والتي تمر بمرحلة انتقالية خلال السنوات ٢٠١٠ -

٢٠٢٣

السنوات	الاستثمار مقدر بالمليار دولار	النسبة المئوية	نسبة الانخفاض في الاستثمار
١٠٢٠ - ٢٠٢٣			
المجموع	999	-	-35%
الاقتصادات النامية	663	66%	-8%
الاقتصادات المتقدمة	312	-	-58%
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	-	-	-58%

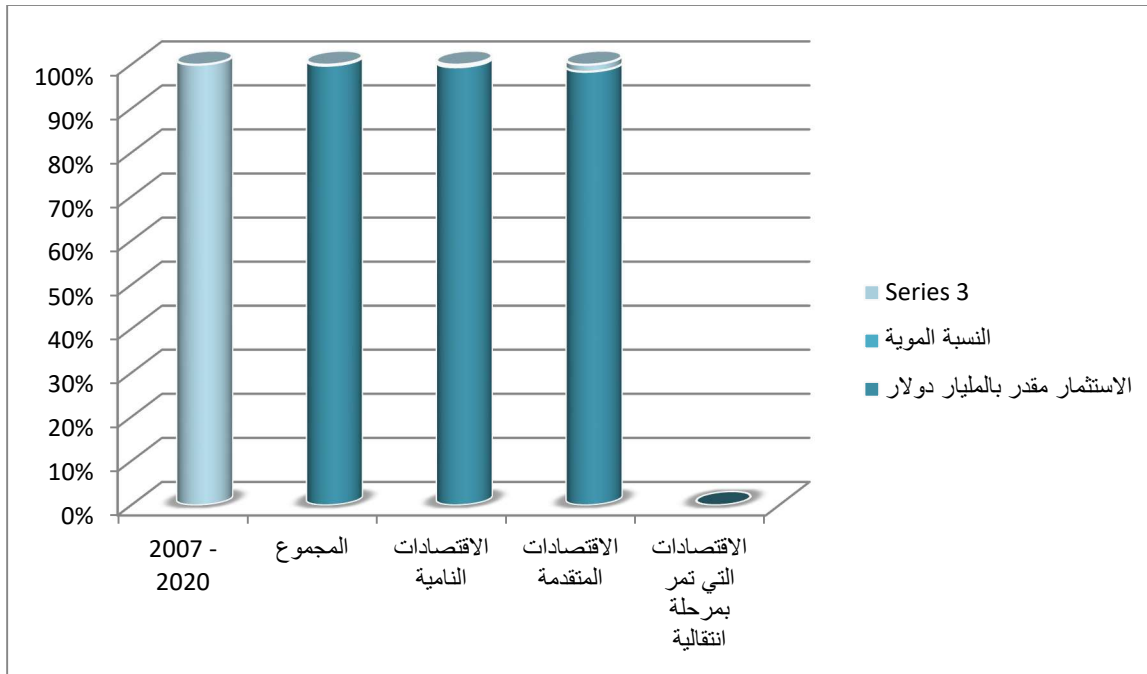
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) لسنة ٢٠٢٣، ص ٨.

ويبين الشكل التالي معدلات الاقتصادات النامية والمتقدمة والتي تمر بمرحلة انتقالية خلال السنوات ٢٠١٠ - ٢٠٢٣:

شكل رقم (١)

معدلات الاقتصادات النامية والمتقدمة والتي تمر بمرحلة انتقالية خلال السنوات ٢٠١٠ -

٢٠٢٣



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٣).

يتبين من بيانات الجدول رقم (٣) والشكل رقم (١)، معدلات الاقتصادات النامية والمتقدمة والتي تمر بمرحلة انتقالية خلال السنوات ٢٠١٠ - ٢٠٢٣؛ حيث نلاحظ القيمة الإجمالية لكل من هذه الاقتصادات؛ كما نلاحظ أن النسبة المئوية لهذه الاقتصادات جميعاً متناقصة، أي أنها منخفضة في كل سنة عما قبلها.

وعلى المستوى الإقليمي، نريد أن نؤكد في بداية الأمر، أن قارة أفريقيا - على الصعيد الإقليمي - قد سجلت زيادة غير مسبوقه في جذب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم زيادة معدلات التنمية في قطاع التكنولوجيا، وذلك بنسبة تتجاوز ٥%؛ حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية ما يعادل ٥٠ بليون دولار أمريكي، وهو ما جعل قارة أفريقيا على الصعيد الإقليمي أهم المناطق

الصناعية، التي سجلت نمواً متزايداً في اقتصادات الاستثمار الأجنبي مقارنة بغيرها من المناطق الإقليمية الأخرى⁽⁴⁴⁾.

الفرع الثاني

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية في قطاع التكنولوجيا في العراق

من نافلة القول، أن نشير إلى أن جمهورية العراق، ما زالت بحاجة ماسة إلى إعادة بناء البنى التحتية، وإعادة إعمار ما خربته الحروب في العهد الغابر، فضلاً عن حاجتها الكبيرة إلى انعاش قطاعاتها الإنتاجية، كقطاع الصناعة والزراعة؛ حيث إن تقادم العديد من المشاريع الصناعية تحتاج إلى إعادة بنائها من جديد، وكل ذلك في ظل العديد من المعوقات، ومن أبرزها الديون الخارجية والداخلية، والتعويضات التي يعاني منها العراق، وهو ما يعني أن الاقتصاد العراقي يعاني من الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والمصروفات، وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات أعمال البناء والإعمار، وصعوبة الحصول على قروض إضافية - لتنمية قطاعها الصناعي - بسبب المديونية والشروط التي تتطلبها المؤسسات الدولية وما يترتب على ذلك من فوائد إضافية، ولم يكن أمام العراق أية خيارات أخرى لبناء وتنمية كافة قطاعاته الإنتاجية والخدمية، إلا اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنمية قطاعه الصناعي، فكان لابد أن تبذل العراق أقصى ما تملك أملاً في جذب العديد من رؤوس الأموال الأجنبية التي تساهم بشكل كبير في تنميتها الصناعية.

وتأسيساً على ذلك، فقد أدرجت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ضمن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام ٢٠١٩ - ومنها العراق - مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، وهو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم من مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وبناء على قيم تلك المتغيرات خلال رصد ٦٥ متغيراً من المتغيرات في كل دولة، يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من مائة درجة.

(44)UNCTAD, World investment Report, 2013, p. 10. available at: <http://UNCTAD.org/en/pages/nesia.aspx>.

كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أفريقيا زيادة نسبتها ٢% لتبلغ ٥٩ مليار دولار سنة ٢٠١٧، بعد أن كانت ٥٧ مليار دولار سنة ٢٠١٤، تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهياكل الأساسية، واجتذبت التوقعات التي تشير إلى النمو المطرد للطبقات الوسطى الناشئة استثمارات أجنبية مباشرة في القطاعات الموجهة نحو المستهلك، منها الأغذية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والخدمات المالية والبيع بالتجزئة^(٤٥).

والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ في الدول العربية:

جدول رقم (٤)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ في الدول العربية

٢٠٢٣	٢٠٢٢	مليون دولار
13,788	10,385	الامارات
9,010	8,141	مصر
4,562	4,247	السعودية
3,125	4,191	عمان

(٤٥) لمياء قاسم شاوش، الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا - العقبات والحلول، دراسة تقييمية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور خنشلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ٥٨.

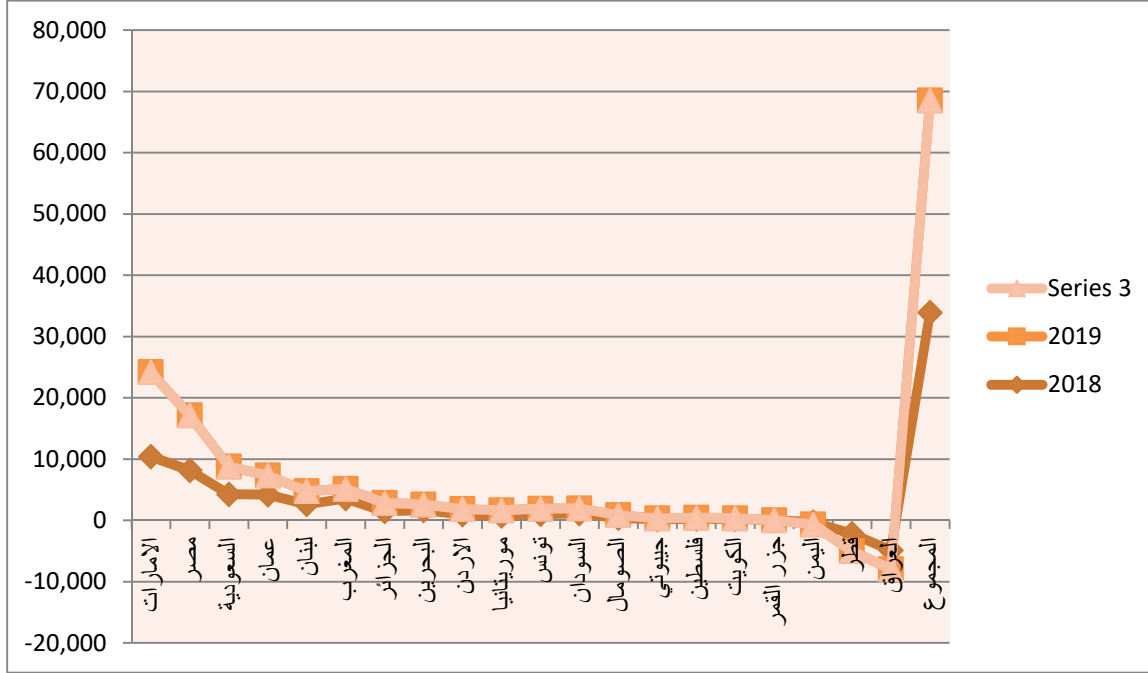
2,128	2,654	لبنان
1,599	3,559	المغرب
1,382	1,466	الجزائر
942	1,654	البحرين
916	955	الاردن
885	773	موريتانيا
845	1,036	تونس
825	1,136	السودان
447	408	الصومال
182	170	جيبوتي
176	252	فلسطين
104	204	الكويت
8	7	جزر القمر
-371	-282	اليمن
-2,813	-2,186	قطر
-3,076	-4,885	العراق
34,664	33,884	المجموع

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) لسنة ٢٠٢٣.

ويمكن إبراز هذه البيانات من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (٢)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ في الدول العربية



المصدر: المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤)

يتبين من الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٢) السابقين، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بلغت نحو ٧,٣٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣؛ حيث بلغت حصة الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ٣,٢% من مجموع التدفقات العالمية البالغة ١٥٤٠ مليار دولار، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة، هي الدولة الأولى من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية عامي ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ مع ١٠,٣٨٥ مليار دولار، وما نسبته ٨,٣٩%، واحتلت مصر المرتبة الثانية بـ ٨,١٤١ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، ٩,٠١٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٣، بينما جاءت دولة العراق في المرتبة الأخيرة؛ حيث انخفض بها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل ٤,٨٨٥ مليون دولار.

والجدول التالي يبين لنا النسبة المئوية لوضع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق لسنوات مختارة (٢٠١٥-٢٠٢٢).

جدول رقم (٥)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق لسنوات مختارة (٢٠١٥-٢٠٢٢) بالنسبة المئوية

السنوات	تدفقات الاستثمار
٢٠١٥	0.05
٢٠١٦	0.13
٢٠١٧	0.09
٢٠١٨	0.12
٢٠١٩	0.18
٢٠٢٠	0.34
٢٠٢١	0.38
٢٠٢٢	0.19

المصدر: عاطف لافي مرزوك، هالة هاشم كاظم، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الحدود والآثار في ضوء الاستفادة من التجربة الماليزية، مرجع سابق، ص ٨٨^(١).

(١) وأشار الباحثان إلى أنهما اعتمدا على بيانات هذا الجدول على:

يتبين لنا من البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدأت في الزيادة خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٢، وذلك في ضوء قانون الاستثمار الأجنبي لسنة ٢٠٠٣؛ حيث تدفقت بعده الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يعادل (٥%) وهي نسبة ضئيلة، غير أنه بصور قانون الاستثمار الجديد، المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، ازدادت التدفقات بنسبة (١٣%)، في عام ٢٠٠٩، وعند إجراء تعديلات على هذا القانون تهدف إلى إيجاد تسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية أكثر؛ حيث وصلت إلى (٣٨%) في عام ٢٠١٤، وهو ما يدل على أهمية القوانين والتشريعات التي أصدرتها الدولة العراقية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي والتعديلات التي أجريت عليها، إذ كان لهذه التشريعات دور بارز في العمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق، وإن كانت ضئيلة نسبياً مقارنة بالاستثمارات المحققة في العالم الخارجي، بيد أنها جيدة - إلى حد ما - نظراً لما شهده العراق من ظروف أمنية مؤسفة، أما في عام ٢٠١٥ فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (١٩%)، وذلك نتيجة الظروف التي يمر بها العراق، وهو دخول الجماعات الإرهابية (داعش) التي زعزعت الاستقرار للبلاد وأثرت على الوضع الأمني فيه^(١).

المبحث الثاني

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التكنولوجيا في العراق

تمهيد وتقسيم:

Source: U.N.T : Handbook. Of International Trade and Development, Statistics, New York, Geneva, 2013, 2015, 2016.

(١) عاطف لافي مرزوك، هالة هاشم كاظم، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الحدود والآثار في ضوء الاستفادة من التجربة الماليزية، مرجع سابق، ص ٨٩.

تستهدف الدول النامية ومن ضمنها العراق من وراء تشجيع الاستثمار إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن عدم دمج الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الاستراتيجية الإنمائية للدولة، سوف يؤدي - فقط - إلى أن يعظم الاستثمار الأجنبي المباشر من منفعه، بصرف النظر عما تحقق من أهداف إنمائية للدولة المضيفة أو المستقبلية له، فما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي العراقي؟

وعلى ما تقدم، فإننا سنعرض لهذا المبحث بالبحث والتحليل من خلال مطلبين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وأثره في قطاع التكنولوجيا.

المطلب الثاني: واقع قطاع التكنولوجيا العراقي ودور الاستثمار الأجنبي في تطويره.

المطلب الأول

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وأثره في قطاع التكنولوجيا

يعد النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment خلال التسعينيات من القرن الماضي أحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي، فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو أسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والنتاج المحلي الإجمالي العالمي، وعلى الرغم من أن الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات كانت وما زالت إلى الدول المتقدمة، فقد شهدت الدول النامية زيادة حادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أراضيها منذ التسعينيات، حتى وصلت إلى 49% من إجمالي التدفقات العالمية خلال ٢٠٠٩، هذه التغيرات أعادت إلى السطح بعض الأسئلة

الموجودة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، والآثار المتوقعة لهذه الاستثمارات على هذه الاقتصاديات^(١).

فالاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي المرغوب فيه في الوقت الحالي في العراق، فهو يمثل أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي، لدوره البارز في عملية التمويل الرأسمالي، كذلك فإنه يُعد وسيلة مهمة لتوفير التشغيل ونقل التكنولوجيا وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وفي العراق نلاحظ وبشكل جلي للمتخصص وغير المتخصص في شؤون الاقتصاد والمال، أن الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف الحجم والتأثير، ويعود ذلك إلى المناخ الاستثماري السائد الذي لم يكن مهياً لجذب هذه الاستثمارات، بالرغم من أن القانون رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ تضمن العديد من المزايا والإعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، وتميز المستثمر الأجنبي عن المحلي، إلا أن هذا القانون وتعديلاته لم يؤد إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المتوقع على الرغم من أهميته، وخاصة في القطاع الصناعي.

ويبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في العراق، من خلال العلاقة الواضحة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبين نمو القطاع الصناعي في العراق.

فإن العراق اليوم بحاجة ماسة إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي فيه، لما يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر من مزايا عديدة، من مثل خلق مزيد من فرص العمل، وتقليص معدلات الفقر، واستقدام التكنولوجيا الحديثة، ولكنه وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في العراق، بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية

(١) نزهان محمد سهو السامرائي، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار: دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة - إشارة خاصة للعراق والدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٣٤، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦، ص ٢١.

وخاصة المباشرة منها، فإنه حتى الوقت الحاضر لا تزال البيئة العراقية طاردة للاستثمار، مقارنة بالعديد من الدول النامية^(٢).

وعلى الرغم من أن أغلب الدراسات الإحصائية أثبتت بأن هناك صلة قوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في أغلب البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية، إلا أنه في العراق لم يكن هناك من أثر يذكر للاستثمارات الأجنبية على القطاع الصناعي فيه، لذلك فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ليس لها أثر كبير - كما في غير العراق - على نمو القطاع الصناعي فيه.

هناك العديد من التصنيفات المختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك تبعاً للدوافع والمحفزات التي تفضي للاستثمار المطلوب، وفي كافة الحالات، فإنه يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى عدة أنواع، تقسم وفقاً للمعايير الآتية^(٣):

(١) تقسيم الاستثمار الأجنبي وفقاً لمعيار البحث عن مصادر التمويل: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول، وخاصة تلك الغنية بالمواد الأولية، كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة على درجة عالية من المهارة والتدريب.

(٢) تقسيم الاستثمار الأجنبي وفقاً لمعيار البحث عن أسواق المال: ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية)، وخاصة تلك التي كان يتم التصدير لها في فترات سابقة.

(٢) فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى مصر: دراسة قياسية على قطاع الطاقة المصري، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المقالة ٧، المجلد ١٧، العدد ١٦، أكتوبر ٢٠٢٢، ص ٣٣٩.

(٣) عادل عيسى كاظم، الاستثمار الأجنبي في بلدان أسبوية مختارة مع إشارة خاصة إلى الفرص المتاحة في العراق، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) تقسيم الاستثمار الأجنبي وفقاً لمعيار البحث عن الكفاءة والجودة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة، كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

(٤) تقسيم الاستثمار الأجنبي وفقاً لمعيار البحث عن أصول استراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

هذا فضلاً عن وجود العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة)، أو من وجهة نظر الدولة المتلقية للاستثمارات، فمن منظور الدولة المصدرة يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي^(٤):

(أ) الاستثمار الأجنبي الأفقي: ويهدف إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية، غرضه إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً.

(ب) الاستثمار الأجنبي العمودي: ويهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الماممي).

(ج) الاستثمار الأجنبي المختلط: ويشمل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة أنواع، حسب الهدف منها وهي:

١- الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات.

٢- الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات.

٣- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

(٤) عادل عيسى كاظم، الاستثمار الأجنبي في بلدان أسبوعية مختارة مع إشارة خاصة إلى الفرص المتاحة في العراق، مرجع سابق، ص ٢٨ وما بعدها.

ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر، أن يأخذ أشكالاً عديدة اعتماداً على نوع المستثمر ودرجة المخاطرة التي يحددها لنفسه، وقد شغلت إدارة المخاطر البيئية اهتمام العديد من الباحثين في حقول معرفية مختلفة، وعدت هذه الإدارة من قبل مؤسسات الأعمال ليست مهمة فحسب في مجتمع اليوم، بل تمثل تحدياً أمام المؤسسات المختلفة، ومنحت عملية تحويل التحديات البيئية إلى فرص جديدة أمام الأعمال إلى اعتبار إدارة المخاطر البيئية عنصراً أساسياً في تحقيق التطور والنمو المستمر للدول الصناعية والنامية، ويُعد عنصر الحصول على المعلومات البيئية الجيدة من متطلبات تحسين إدارة المخاطر البيئية^(٥)، وهذه الأشكال هي^(٦):

(١) أسهم قليلة في شركات البلدان المضيف: أي من خلال شراء الأسهم مباشرة من البورصة المحلية للبلد المضيف، وكثيراً ما يشار إلى تلك الاستثمارات بالاستثمارات السالبة أو استثمارات المحافظ، ذلك أن المستثمرين لا يتحكمون في آليات هذه الشركات، وقد لا يكون لهم دور يذكر في أسلوب إدارة الشركة، وغالباً ما يحصل المستثمرون على حصص صغيرة في الشركات الأجنبية من خلال خصخصة المنشآت التي تمتلكها الدولة، ومقايضة الديون بالاستثمارات الخاصة والشركات العامة.

(٢) المشروعات المشتركة: هي عبارة عن شركات يؤسسها ويملكها بصورة مشتركة مستثمرون أجانب مع شركاء محليين، وأحياناً شركات مملوكة للدولة أو حتى لمؤسسات حكومية، ومن ميزات هذا النوع من الاستثمارات أنها تسمح للمستثمر الأجنبي بتواجد أكبر في السوق المحلية مع نسبة مخاطرة أقل مما هو عليه عند شرائه لشركة محلية مباشرة، أو تأسيس لشركة فرعية مملوكة بالكامل له في البلد المضيف.

(٥) سحر قدوري، توظيف تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر البيئية: حالة دراسية للشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية - كلية التربية، العدد ٥، العراق، ٢٠١١، ص ٨١.

(٦) عباس علي العامري، مستقبل الاستثمارات الأجنبية في العراق، جريدة الصباح، صفحة افاق استراتيجية العدد، ٣١١، ص ١١.

(٣) اتفاقيات الترخيص مع شركات البلدان المضيضة: في ظل هذا الشكل يجوز للشركات

العالمية نقل حقوق استخدام تكنولوجيا معينة إلى شركة محلية تضطلع بمسؤولية الإنتاج والتسويق للسوق المحلية، وتقوم الشركات المحلية بالمقابل بتسديد مبالغ مالية إلى الشركات متعددة الجنسيات.

(٤) حصص أغلبية في شركات البلد المضيف: ويتحقق هذا الشكل من خلال شراء الأسهم (الخصصة)، أي استبدال الديون بالملكية، وغيرها من الأساليب، ويتطلب هذا الخيار التزاماً أشد من جانب المستثمرين الأجانب وفترة زمنية أطول.

(٥) الشركات الفرعية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي في البلد المضيف: ويمثل هذا الخيار أعلى درجات المخاطرة والالتزام بالنسبة لشركات دولية النشاط، وهو غالباً ما يحتفظ به للأسواق المحلية، لما يمكنه من تحقيق ربح واستقرار كبيرين، ويتيح هذا الخيار للمستثمر الأجنبي التواجد من خلال شركات تابعة بملكيته داخل السوق الناشئة.

ثالثاً - العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ليس فقط راس مال كما يبدو للبعض، بل يشمل بالدرجة الأولى نقل التكنولوجيا الحديثة، وكذلك يعني الأساليب الحديثة في الإدارة وإدخال تقاليد العمل الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية، سواء في مجال الإدارة أو في مجال التكنولوجيا، وتشغيل القوى العاملة العاطلة عن العمل، ومشاركة العالم في النهضة الصناعية الحديثة.

ولما كان هذا الاستثمار بهذه الأهمية، صار لازماً توفر مجموعة من العوامل التي يعتمد عليها نوعياً وكمياً، والتي تُعد أيضاً من العوامل الأساسية المؤثرة على أي نوع من هذا الاستثمار وهي:

(١) بيئة الاستثمار: بما تعنيه من توفير المناخ الاستثماري الجاذب الملائم، وهو يرجع إلى سمعة الدولة، وتوفير الخدمات التمويلية، كذلك وجود الحوافز وانخفاض الفساد وتوفير بنية تحتية ملائمة، إلى آخر القائمة بما في ذلك توفر خدمات ما بعد الاستثمار.

(٢) إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر: ومن هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ووجود قوانين جاذبة ومعايير لدى البلدان المضيفة تستجيب لحاجة ومتطلبات الشركات، وهنا أيضاً تبرز أهمية هيكل السوق والاتفاقيات الدولية.

(٤) المحددات الاقتصادية: وأهمها ثلاث هي:

(أ) عوامل السوق: وذلك من حيث الحجم ومعدل الدخل الفردي، كذلك معدل نمو السوق وقدرة الوصول إلى الأسواق العالمية.

(ب) عوامل الموارد: كتوفر المواد الخام والعمالة الكفاء الرخيصة، وتوفر التكنولوجيا، أي المستوى التقني المطلوب والابتكارات.

(ج) عوامل الكفاءة: ككلفة الأصول والموارد والمدخلات الأخرى، فضلاً عن تكاليف النقل والاتصالات والسلع الوسيطة، وهذه كلها تلعب أدواراً مهمة في تشكيل حزمة التكاليف لمختلف أنواع المنتجات الصناعية.

هذا من جانب الدولة المضيفة، وفي المقابل يجب توفر خصائص استراتيجية للاستثمارات الأجنبية، أي يجب أن تتمتع هذه الاستثمارات أو الشركات المستثمرة بمجموعة من الخصائص تعتبر أيضاً من المبررات التي تعمل بموجبها وتتعلق أغلبها باستخدام مزاياها التنافسية التي تنفرد بها ومنها^(٧):

(١) التفوق التكنولوجي وتقدم بحوث التطور و في قطاع التكنولوجيا.

(٢) وفرة الموارد المالية وكثافة استخدام رأس المال في القطاع الصناعي.

(٣) وفرة الموارد البشرية والإدارية والمهارات المختلفة.

(٧) آمال شلاش، عائدات النفط وتمويل التنمية، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣١١.

(٤) التقدم في تكنولوجيا الإدارة الصناعية والتسويق.

(٥) التكامل الأفقي والرأسي أو التنوع في النشاط الصناعي أو السلع والأسواق وغيرها.

(٦) الإيجابية والجرأة.

(٧) كثافة الجهود الترويجية والتطور في وسائل الإعلان عن القطاعات الصناعية.

هذه الخصائص وغيرها يمكن الاستفادة منها بشكل ملح في السوق العراقية، وخاصة بقدر تعلقها بالتكنولوجيا الصناعية الحديثة التي ما زالت غير متوفرة في أغلب صناعاتنا، وفي مختلف القطاعات.

رابعاً - معايير اختيار القطاعات الصناعية التي يوجه نحوها الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

لما زال موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر موضع جدال ونقاش بين القائمين على شؤون المال والأعمال والاستثمار والصناعات، وكل النقاشات تدور حول ما مدى جدوى هذا النوع من الاستثمار في القطاع الصناعي؟ أي هل أن الاستثمار الأجنبي المباشر فيه من المنافع ما يفوق المضار بالنسبة للاقتصادات الوطنية المستقبلية؟ وهل يسمح للمستثمر أن يضع كل ما لديه من إمكانيات استثمارية، بلا رقيب أو محددات أو تدخل من قبل البلد المضيف؟ فالمستثمر غايته الربح، وأن كان له الحق المطلق في اختيار أي القطاعات يستثمر فيها، فهو يختار ما يناسب أهدافه وتطلعاته وهكذا، وبشكل عام يدور النقاش حول جدوى هذه الاستثمارات في الدول النامية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والسياسات المتعلقة بهذه الاستثمارات، وهناك فريق مؤيد لهذه الاستثمارات لما لها من مردودات اقتصادية للدول المضيفة، متأتية من مكتسبات الدخل القومي الناتجة عن الأجور والرواتب والضرائب التي تدفعها الشركات الأجنبية في الدول المضيفة، وعائد رأس المال الذي يتوقف حجمه على نسبة

مساهمة الدول المضيفة في الشركة الأجنبية، وعوائد الصادرات ومن استخدامات بعض عناصر الإنتاج المحلية^(٨).

وفي الوقت نفسه يرى البعض أن عوائد الاستثمارات الأجنبية غير مؤكدة، وما هو إلا استنزاف للموارد البشرية والمالية للبلد المضيف، من خلال علاقات الإنتاج الرأسمالية والاستحواذ على فائض القيمة الناتج من قوة العمل المحلية، واستغلال هذه القوة من قبل المستثمرين، أي أن أصحاب هذا الرأي يرون أن المساوىء التي ترافق الاستثمار الأجنبي أكثر من إيجابياته من خلال قيام المستثمر الأجنبي، بالتحكم في الإنتاج والأسعار وإخراج الأرباح والموارد بما يخدم مصلحته بالدرجة الأولى وتعميق تبعية الدول المضيفة إلى دولة المستثمر الأجنبي، (تبعية تكنولوجية ومالية واقتصادية)، هذا فضلاً عن تبعية السوق المحلية للأسواق العالمية، وما تعكسها من تقلبات.

وتأسيساً على ذلك صار لزاماً على الدول المضيفة وضع معايير للاستثمارات الأجنبية، تتواءم وتفي بحاجة اقتصاديات هذه الدول لتحقيق أهدافها ولابد من وضع أولويات للقطاعات المراد الاستثمار فيها وفق أسس تراعي الميزة النسبية والمعايير الاجتماعية أحياناً كإنتاج السلع والخدمات الأساسية، ومعايير تحقيق أهداف التنمية والتطور التكنولوجي، وأهم هذه المعايير:

(١) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، إذ يجب أن:

(أ) يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات الفائضة ويخفف النقص الحاصل في العملات الأجنبية والبنى التحتية.

(ب) يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الارتباطات الصناعية، وشراء المدخلات المحلية وتجهيز الشركات المحلية بالمدخلات الوسيطة.

(٨) فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى مصر: دراسة قياسية على قطاع الطاقة المصري، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

(ج) زيادة صادرات البلد.

(د) توفير المعدات والتكنولوجيا التي لا يمكن صناعتها محلياً.

(هـ) أن المؤشر الأساسي لقياس أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي هو:

- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

- مساهمة الاستثمار في زيادة تكوين رأس المال الثابت الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

- مقدار تشغيل الطاقات العاطلة وغيرها من المؤشرات.

ولكي يصبح الاستثمار مؤثراً، يجب أن يترتب عليه خلق طاقات إنتاجية، أما إذا اقتصر على مساهمات في ملكية الأصول الوطنية الإنتاجية (مشتريات الأجانب لأصول قائمة)، فلن تكون للاستثمار أي آثار تنموية لاحقة.

(و) وبتوسيع الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف النمو سيتم خلق وظائف جديدة وزيادة فرص العمل، بحيث تتناسب تكنولوجيا الإنتاج مع طبيعة سوق العمل المحلية كما ونوعاً.

(٢) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الفائض:

يؤمل من دخول الاستثمار مساهمته في تحقيق الفائض في الميزان التجاري، ويتوقف ذلك على مدى مساهمة تلك الاستثمارات في حدوث زيادة أو توسيع في الطاقات الإنتاجية في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات.

المطلب الثاني

واقع قطاع التكنولوجيا في العراق

أولاً - لمحة تاريخية عن القطاع الصناعي في العراق:

يمكن تقسيم الفترات التي مر بها القطاع الصناعي في العراق حتى عام ٢٠٠٣ إلى أربع مراحل، نبينها فيما يلي:

المرحلة الأولى - خلال الفترة (١٩٢١-١٩٥٨):

ارتبطت نشأة الصناعة الحديثة في العراق تاريخياً بالقطاع الخاص، الذي تولى - منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ - إنشاء عدد من الصناعات الاستهلاكية المعتمدة على مواد محلية، كصناعة الخزف والبسط وبعض المواد الغذائية والدباغة، أما بقية المواد فكان أغلبها من الهند.

أما دور الدولة في تلك الفترة، فكان دور غير مباشر، وذلك من خلال تقديم بعض المحفزات في التشريعات المتعلقة بالرسوم الجمركية وقوانين تشجيع الاستثمار الصناعي، كإصدار قانون التعرف الجمركية رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٧، وقانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩، كما لعبت الاستثمارات الأجنبية خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، دوراً بارزاً في إنشاء وتطوير عدد من الصناعات الاستهلاكية المهمة، كصناعة التمور والسكرات وحلج الأقطان وطحن الحبوب والصوابين، والصناعات الجلدية والمنسوجات القطنية والصوفية والصناعات الإنشائية، كما ساهمت هذه الاستثمارات في إنشاء مشاريع الطاقة الكهربائية وتصفية النفط، واتسم التطور الصناعي في تلك الفترة بالنمو البطيء والنشوء لمعاناته الدائمة من عجز في الموارد المالية والخطط الاستثمارية التي وضعتها الدولة خلال الفترة ١٩٢٧-١٩٣٩.

وفي خضم تلك الظروف الصعبة ظهر مجلس الإعمار إلى الوجود، بموجب قانون رقم (٢٣) لسنة 1950 أثر ارتفاع حصة الحكومة العراقية من عائدات النفط، هذا الظهور لمجلس الإعمار أدى إلى انتقال الدولة من دعم الصناعة الوطنية عن طريق المصرف الزراعي الصناعي - والذي تأسس عام ١٩٣٥ - إلى تدخلها المباشر في تطوير القطاع الصناعي وتوفير مصادر التراكم الرأسمالي الصناعي.

المرحلة الثانية - - خلال الفترة (١٩٥٨-١٩٦٨):

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ألغيت وزارة الإعمار، وكذلك مجلس الإعمار واستحدثت وزارة الصناعة، بموجب القانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩، وهذه الوزارة حسبما حدد لها في القانون تتولى مهمة تصنيع البلاد، وتشرف على الشؤون الصناعية الحكومية والأهلية، وفي عام ١٩٦٠ صدر قانون جدي للتممية الصناعية، ليزداد عدد المؤسسات الصناعية من ١٥٠ وحدة في فترة العهد الملكي، إلى ٤٨٠ وحدة^(٩).

وإبان تلك الفترة جرى الاهتمام بالجانب العلمي واتباع أسس التخطيط الحديثة، فجرت مسوحات موضوعية للمشاريع ودراسات وفق أسس اقتصادية فنية، إلا أن كل ذلك تم مواجهته بمعارضة شديدة من أصحاب المصالح ومحتكري رأس المال، وبحلول عام ١٩٦٣ صدرت قرارات التأميم لتشكّل انعطافاً كبيراً في مسيرة قطاع التكنولوجيا، إذ أرست دعائم القطاع العام، وهمشت بالمقابل عمل ودور القطاع الصناعي الخاص، وقامت الحكومة باستحداث المؤسسة العامة للصناعة التي ارتبطت بوزارة الصناعة بموجب قانون رقم (١٦٦) لسنة ١٩٦٥، واستمر نشاط المؤسسات الإنتاجية في تلك الفترة بوتيرة متصاعدة، فاستحوذ على حصة لا بأس بها من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث شكّل القطاع الصناعي عموماً نسبة (١٣%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ليحتل المركز الثالث بعد الزراعة والتجارة، وليساهم في توظيف ما يربو على ٣٠٠ ألف عامل، وليشكل أكثر من (٩٠%) من مجمل التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع الصناعي^(١٠).

المرحلة الثالثة - خلال الفترة (١٩٦٨-٢٠٠٣):

(٩) ياسمين سعدون صليبي، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والفاق، مديرية الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي، بغداد، ٢٠١٢، ص ٦.

(١٠) مجموعة باحثين، دراسات في الاقتصاد العراقي، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، تحرير د. عماد عبد اللطيف، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٧٥.

بعد عام ١٩٧٢ أي بعد مرحلة تأمين النفط شهدت البلاد نهضة صناعية شاملة عبر تنفيذ المشاريع المقترحة سابقاً، وإقامة صناعات جديدة مستقبلية في ضوء دراسات أعدت من قبل المؤسسة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي، كصناعة الحديد والبتروكيمياويات وتجميع السيارات والأجهزة الكهربائية والصناعات النسيجية والإنشائية.. الخ.

وأصبحت هذه المشاريع تحقق أرباحاً فعلية من خلال التصدير، وخلال فترة الحرب العراقية الإيرانية تردت كل مفاصل الحياة في العراق وخاصة الصناعة، وحاولت الحكومة قبل نهاية هذه الحرب القيام بإجراءات ترقية لإصلاح ما يمكن إصلاحه عبر تشريع جملة من القرارات، كالمرسوم رقم (٣٢) لعام ١٩٨٦ لتنظيم إجراءات بيع وإيجار أموال الدولة، والمرسوم رقم (٩٣) لسنة ١٩٨٧ لتقليص نسبة مساهمة القطاع العام في الشركات المختلطة من (٥١%)

إلى (٢٥%)، والمرسوم رقم (٣١٠) لسنة ١٩٨٧ حول إطلاق الحدود العليا لرؤوس أموال الشركات، وغيرها من القرارات التي تشجع على الخصخصة وتسحب يد الدولة من الكثير من المشاريع الصناعية، وبحلول عام ١٩٨٩ باعت الدولة ٧٠ مصنعاً لمختلف أنواع الصناعات إلى القطاع الخاص، ويسرت الدولة وفق القرار رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٥ عملية بيع الدولة لمشروعاتها لمن يرغب من الأفراد، كل هذا أدى إلى تدمير البنية الصناعية في البلاد وتعطل الإنتاج في المنشآت الصناعية بسبب عدم توفر المواد الأولية والمواد الاحتياطية وتخلف التقنيات المستخدمة، الأمر الذي قاد إلى هبوط مستويات الإنتاج، وضعف القدرة التنافسية للسلع والمنتجات العراقية، واستمر هذا التدهور بعد دخول القوات

العراقية الكويت وتطبيق العقوبات الدولية؛ حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوقفة عن العمل ٩٠% من مجموع المنشآت الصناعية عام ٢٠٠٣، وهي نسبة مرتفعة جداً، أي أن الصناعة في العراق وصلت حد الانهيار^(١).

(١) فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى مصر: دراسة قياسية على قطاع الطاقة المصري،

المرحلة الرابعة - - خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٣):

بعد عام ٢٠٠٣ استمرت المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع، ومعروف أن مبيعات النفط تعتبر المصدر الأساس للعملة الصعبة الواردة إلى العراق، ومن هنا أصبح واضحاً أن الاقتصاد العراقي يعتمد ويتأثر بحركة الاقتصاد العالمي، وخاصة بأسواق النفط وحركة أسعاره العالمية، مما يعني تأثر خطط البناء والتنمية وإعادة الإعمار، ومن ثم المنهاج الاستثماري والميزانية الجارية للدولة بإيرادات النفط بشكل كبير.

وحتى نقف على الواقع الحقيقي للقطاع الصناعي بعد عام ٢٠٠٣، ومن تحليل أقسام الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي للعام المنصرم ٢٠١٣ يتضح ما يلي^(١):

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٢٢٩,٣ مليار دولار بالأسعار الجارية، وأن نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تبلغ (٢,٧%) ويشمل كل الصناعات التحويلية ومن ضمنها تصفية النفط وتوليد الطاقة الكهربائية، في حين بلغت نسبة الصناعة الاستخراجية أو النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (٤٦,٦%)، أما حصة القطاع الزراعي فقد بلغت (٤%) ونسبة مساهمة قطاع الخدمات (٢٢,١%).

ومن تفحص الأرقام السابقة وتحليلها، يتضح ضالة نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومدى التراجع الحاصل في مجمل فعاليات الإنتاج في العراق، وبالمقابل يتضح ارتفاع الدور الذي يلعبه استخراج النفط الخام وتصديره، ويمكن إرجاع هذا التراجع للقطاع الصناعي بعد عام ٢٠٠٣ لسببين هما:

مرجع سابق، ص ٣٤٠.

(١) المرجع السابق، ص ٣٤١.

(١) الاستيرادات غير المسبوقة ولمختلف أنواع البضائع وعلى جميع مستوياتها، بسبب قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بتجميد العمل بقانون التعريفية الجمركية، وتطبيق ضريبة إعمار العراق بدلاً منه، بنسبة موحدة هي (٥%) على كل المستوردات.

(٢) ارتفاع مستوى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بعد السماح للعراق بتصدير النفط الخام بدون قيود كمية على صادراته، وارتفاع مستوى سعر صرف الدينار العراقي، مما أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، بالقياس إلى السلع المنتجة محلياً وقيام الكثير من الدول المصدرة بممارسة سياسة الإغراق أو تقديم الدعم الحكومي لصادراتها إلى العراق، دون وجود إجراءات لحماية الصناعة الوطنية العراقية.

ومن الجدير بالذكر، أن سعر صرف الدينار العراقي شهد استقراراً كبيراً خصوصاً خلال المدة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩؛ حيث أصبح سعر صرف الدولار الواحد ١١٨٦ دينار عام ٢٠١٠، وهو قريب جداً من سعره عام ٢٠٠٩، فيما سجل ارتفاعاً طفيفاً خلال الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ليصل إلى ١٢١٨ و ١٢٢٢ و ١٢٣٢ و ١٢١٤ على التوالي، وقد يعود السبب في هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على الدولار لغرض الاستيراد، ولكن بصورة عامة، فإن سعر الصرف يشهد استقراراً نسبياً، وهذا الاستقرار يرجع إلى دور البنك المركزي العراقي في دعم الدينار العراقي من خلال مزادات العملة اليومية.

والشكل التالي يوضح معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠)

(٢٠١٠)

شكل رقم ٣

معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (٢٠١٠-٢٠٠٦)

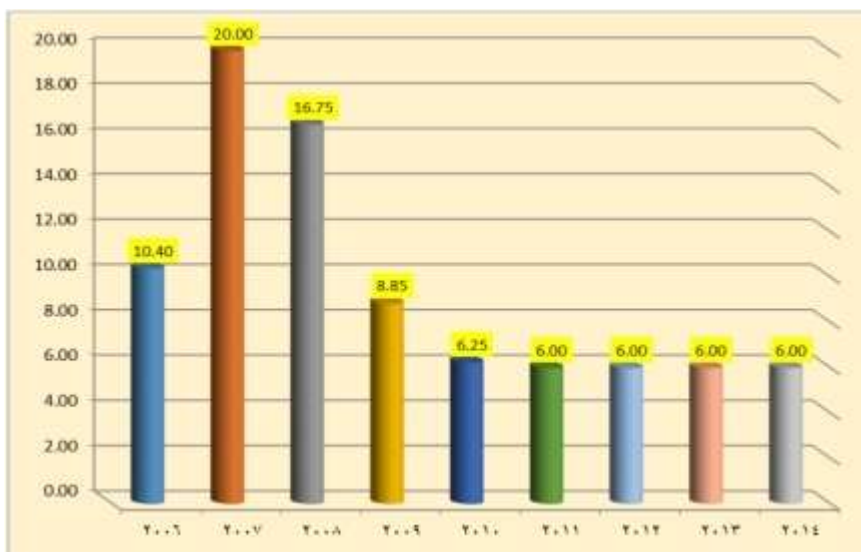


المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠.

من أجل تشجيع الاستثمارات الحقيقية وإيجاد بيئة استثمارية جاذبة عملت السياسة النقدية في العراق على تخفيض سعر الفائدة إذ يبين الشكل (٦) سعر الفائدة للسياسة النقدية والذي يعتبر من العوامل الأساسية والمؤثرة على الاستثمار بشكل مباشر فقد انخفض سعر الفائدة إلى (٨,٨٥) في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان (١٦,٧٥) و (٢٠,٠٠) في عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧ على التوالي، فيما استقر عند مستوى (٦,٠٠) خلال المدة ٢٠١١-٢٠١٤، وهذا يعتبر عاملاً مشجعاً للاستثمارات.

شكل رقم (٤)

معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للفترة (٢٠١٠-٢٠٠٦)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٤.

المرحلة الخامسة - خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٠):

خلال هذه الفترة تقدمت العراق قليلاً نحو نمو القطاع الصناعي، ولكن ليس بالكم والكيف المأمول من القطاع الصناعي.

ثانياً - أنواع الصناعات العراقية وفقاً للمعايير الدولية:

تضم الصناعة في العراق عدة مجموعات تتباين فيما بينها، ابتداءً من حاجتها إلى المواد الأولية أو طرائق إنتاجها أو طبيعة واستخدامات منتجاتها، كما أنها تختلف في حجمها وطاقاتها، وفي تقنياتها وحاجتها لكل أنواع الوقود والطاقة وكيفية تمويلها وعائدية ملكيتها وحجم العاملين ومهاراتهم.

وفيما يلي نبين تقسيمات المنشأة الصناعية في العراق طبقاً للمعايير الآتية^(١):

(١) أنواع الصناعة في العراق طبقاً للتصنيف الدولي للنشاط الصناعي (ISCI):

(١) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضية التنمية في الاقطار العربية، مرجع سابق، ص ٢٤.

(أ) **الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ:** وتتضمن صناعة الألبان وطحن الحبوب وصناعة البسكويت والمعكرونة والشعرية والمعجنات والمرطبات والمشروبات الغازية والتعليب وصناعة السجائر والتبغ.

(ب) **الصناعات النسيجية والملابس والجلود:** وتتضمن صناعة المنسوجات والسجاد والملابس الجاهزة والجواريب والملابس الداخلية والأحذية.

(ج) **منتجات الخشب وصناعة الأثاث:** وتشمل قطع ونشر الأخشاب، وصناعة لوازم الخشب وتجارة الأخشاب والأثاث والدوشمة.

(د) **الصناعات الورقية والطباعة:** تتضمن صناعة الورق وعجينته وصناعة العبوات والصناديق من الورق المقوى والأكياس الورقية، وكذلك الطباعة والأعمال المصاحبة لها.

(هـ) **الصناعات الغذائية:** مثل صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية، والأصباغ والمنظفات ومنتجات البلاستيك والمطاط وتصفية النفط.

(و) **الصناعات الإنشائية:** تتضمن صناعة الأسمنت والطابوق والجص والمنتجات الكونكريتية، وصناعة الكاشي والموزائيك والمنتجات الزجاجية.

(ز) **الصناعات المعدنية الأساسية:** كصناعة الحديد والفولاذ والمسبوكات والألمنيوم.

(ح) **صناعة المنتجات المعدنية:** كالمكائن والمعدات الكهربائية ولوازمها.

(ط) **الصناعات الأخرى:** تشمل صناعة اللعب والتجهيزات الرياضية والأجهزة الموسيقية، وصناعة الحلي والمجوهرات والصناعات التقليدية والفلكلورية.

(٢) الصناعة في العراق وفقاً لمعيار حجم المنشأة الصناعية:

هذا المعيار يقسم المنشآت والمشاريع حسب حجومها تبعاً للتصنيف الدولي لعدد العمال في المشروع، الذي يضم ١٠ عمال فما دون، هي من المشاريع الصغيرة، أما التي تضم (١٠-٢٩)

عامل، فهي من المشاريع المتوسطة، أما المشاريع التي تضم (٣٠) عامل فأكثر، فهي من المشاريع الكبيرة، وفي العراق يمكن تقسيم المشاريع وفقاً لهذا المعيار كالتالي^(٢):

(أ) **المشاريع الكبيرة**: وكانت تضم في سنة ٢٠١٢ ما يبلغ (٦٨٦) منشأه، يعمل فيها ٢٠٩٠١٣ مشغل، وقيمة الإنتاج فيها (٤٦٧٧) مليار دينار وقيمة مبيعاتها يبلغ (٤١٤٢) مليار دينار، في حين بلغت القيمة المضافة لديها (٤٣٩٤) مليار دينار.

(ب) **المنشآت الصناعية المتوسطة**: يبلغ عددها (٢١٨) منشأه عام ٢٠١٢، وتضم (٣٣٥٧) مشغلاً، وقيمة إنتاجها لنفس السنة بلغ (١٨٧,٢) مليار دينار، وقيمة مبيعاتها (١٦٩٠) مليار دينار.

(ج) **المنشآت الصناعية الصغيرة**: عدد المسجل بهذه المنشآت بلغ ٤٣٦٦٩ معملاً، تضم ١٤٦٢١٠ مشغل، وقيمة إنتاجها ٤٥٦٧ مليار دينار، وذلك عام ٢٠٢٠^(٣).

(٣) **معيّار ملكية المنشأة الصناعية**: أي حسب الجهة المالكة للمشروع التي تديرها وتشغلها وتقسّم كالتالي:

(أ) **منشأة القطاع العام**: تملكها الجهات الحكومية، أي مختلف الوزارات في الدولة، لكن معظمها يتبع وزارة الصناعة والمعادن، ويبلغ عددها (١١٨) منشأة سنة ٢٠١٢، تضم ١٦٣٤٦٧ مشغل، ويبلغ إجمالي قيمة الإنتاج فيها (٣٣٠٠) مليار دينار عراقي.

(٢) صفوت عبد السلام، نظرية انتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

(٣) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضية التنمية في الاقطار العربية، مرجع سابق، ص ٢٤.

(ب) معامل القطاع الخاص: وتضم (٥٥٤) معمل كبير من مجمل عددها سنة ٢٠١٢ البالغ (٤٣٦٦٩) معمل، ويعمل فيها (٤١٦٢٩١) مشغل وإجمالي قيمة إنتاجها بلغ (١١٢٩٠٠٠) مليون دينار لنفس السنة^(٤).

مؤشرات القطاع الخاص:

أثبتت قدرة القطاع الخاص على تفعيل الدورة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية مع المحافظة على الجودة، وتوفير فرص العمل، فلهذا القطاع قوة اقتصادية مهمة وفاعلة وحقيقية، مما يقتضي دعمه وتطوير مساهمته في التنمية الاقتصادية لزيادة كفاءة الأداء الاقتصادي للمشاريع الصناعية، وصولاً إلى البناء الحقيقي والاستثمار الأمثل؛ حيث بلغت قيمة إنتاج القطاع الخاص للأنشطة الاستخراجية والتحويلية ٢١٠٦ مليار، أي ما نسبته (٣١,٤%) من مجموع الإنتاج الكلي، ويمكن تسليط الضوء على أهم الأنشطة في القطاع الخاص من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

أعلى قيمة إنتاج للأنشطة القطاع الخاص والنسبة المئوية من مجموع القطاع

(٤) يحيى أحمد رايح سعيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ١٢٦.

النشاط	قيمة الإنتاج (بالمليار)	النسبة %
صناعة السكر	974	٤٦,٣
صناعة الطابوق	٣٣٣	١٥,٨
صناعة المشروبات الغر كحولة والماء المعدنة	388	١٥,١
الأنشطة الأخرى	479	٢٢,٨
المجموع	٢١٠٤	١٠٠

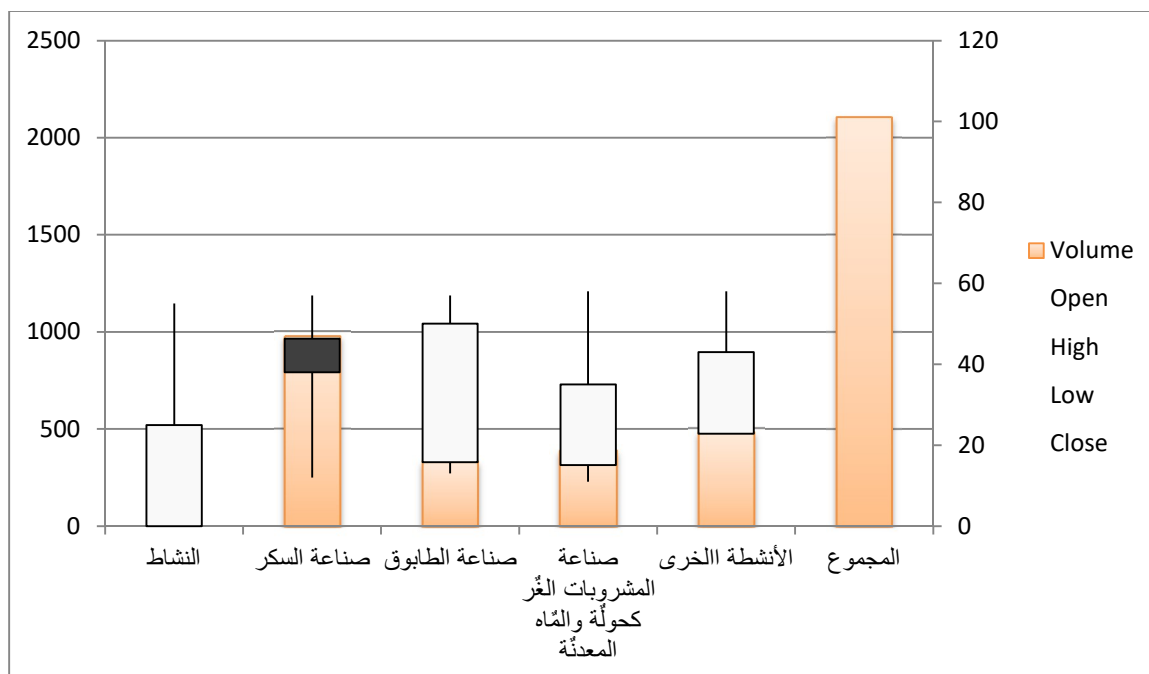
المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) لسنة ٢٠٢٠، مديرية الإحصاء الصناعي، تموز ٢٠٢١، على الرابط:

<https://www.cosit.gov.iq/ar/>

والشكل التالي يوضح بصورة بيانية بيانات الجدول رقم (٦):

شكل رقم (٥)

أعلى قيمة إنتاج لأنشطة القطاع الخاص والنسبة المئوية من مجموع القطاع



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٦).

يتبين لنا من الجدول السابق، أن نشاط صناعة السكر يمثل أعلى قيمة إنتاج في القطاع الخاص البالغ ٩٧٤ مليار، ونسبة (٤٦,٢%) من مجموع القطاع، والمتمثل بمنشأة واحدة التي تغطي مفردات البطاقة التموينية من سلعة السكر، ويليه نشاط الطابوق البالغ ٣٣٣ مليار ونسبة (١٥,٨%)، أما المشروبات بلغت قيمة الإنتاج ٣١٨ مليار ونسبة (١٥,١%)، وبقية الأنشطة شكلت ٤٨١ مليار ونسبة (٢٢,٩%) من مجموع القطاع الخاص^(٥).

عدد المشتغلون في القطاع الخاص:

(٥) بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص ٣٧.

أظهرت النتائج أن القطاع الخاص يشغل (٢٦٠٧١) مشغلاً من ضمنهم بدون أجر بمختلف الأنشطة، أي نسبة (٢٠,٦%) من المجموع الكلي للمشتغلين، ويوضح الجدول التالي هذه الأعداد والنسبة المئوية لكل نوع من المشتغلين.

جدول رقم (٧)

أعلى أنشطة تشغيل أيدي عاملة في القطاع الخاص والنسبة المئوية لمجموع القطاع لسنة

٢٠٢٣

النسبة %	عدد العاملين	النشاط
٥٦,٢	84668	صناعة الطابوق
١٧,٤	4529	صناعة طحن الحبوب
٢٦,٤	6888	الأنشطة الأخرى
١٠٠	17062	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) لسنة ٢٠٢٢، مديرية الإحصاء الصناعي، تموز ٢٠٢٣، على الرابط:

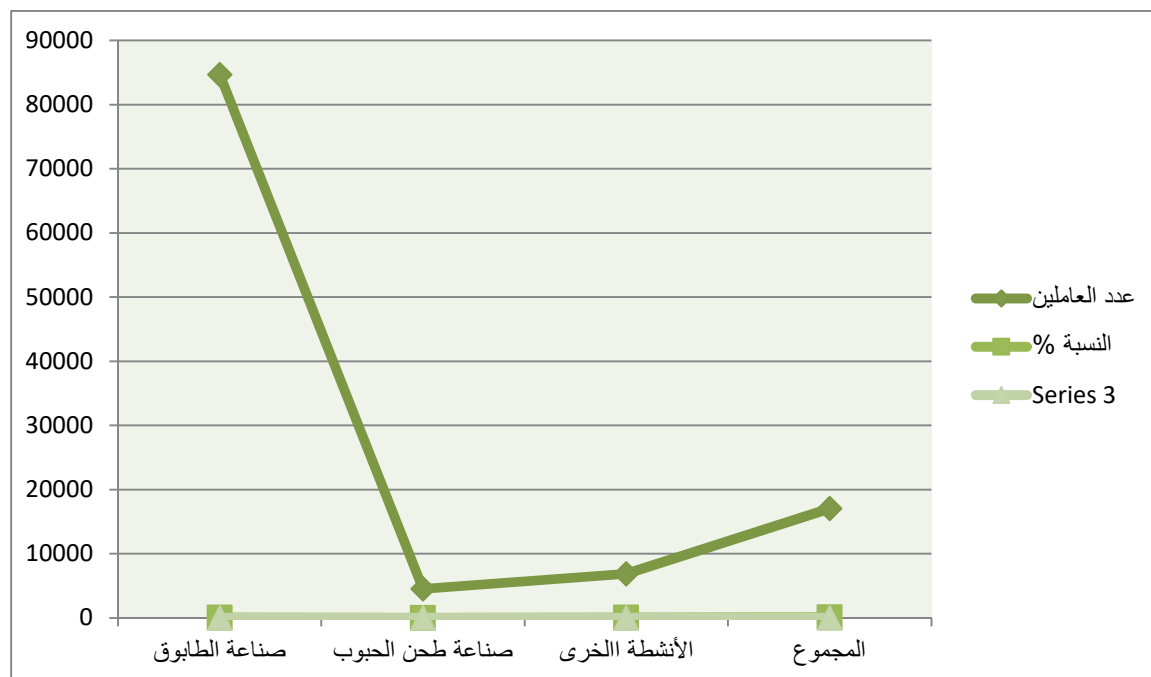
<https://www.cosit.gov.iq/ar/>

ويمكن توضيح بيانات الجدول رقم (٧) من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (٦)

أعلى أنشطة تشغيل أيدي عاملة في القطاع الخاص والنسبة المئوية لمجموع القطاع لسنة

٢٠٢٠



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٧).

يتبين من هذا الجدول، أن نشاط صناعة الطابوق يشغل أعلى أيدي عاملة اي بنسبة (٥٦,٢%) من مجموع عاملين القطاع الخاص، ومن ثم نشاط طحن الحبوب بنسبة (١٧,٢%).

(ج) منشآت القطاع المختلط: وهذه ملكيتها تابعة للقطاعين العام والخاص، عددها (١٤) منشأة كبيرة سنة ٢٠١٢ وتضم (٣٩١٧) مشغلاً، وإجمالي قيمة إنتاجها (٢٤٨) مليار دينار عراقي لنفس السنة.

والجدول التالي يبين عدد المنشآت العامة والخاصة والمختلطة خلال عام ٢٠٢٠:

جدول رقم (٨)

مؤشرات نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة (تراكمي) حسب القطاع لسنة

٢٠٢٠

المؤشرات	حكومي	خاص	عام	مختلط	المجموع
عدد المنشآت	١٨	63	٦٠	٧	719
		4			
عدد المشتغلين	671	26	97	2964	126790
		071	084		
قيمة الأجور والمزايا (بالمليار)	٤	13	12	١٠	1408
		6	58		
قيمة الإنتاج (بالمليار)	٢٢	21	41	441	6717
		06	48		
قيمة المستلزمات (بالمليار)	١١	14	17	267	3476
		54	44		
قيمة المبيعات (بالمليار)	٢٢	19	36	415	6070
		61	72		
القيمة المضافة (بالمليار)	١١	65	24	179	3241
		2	04		

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) لسنة ٢٠٢٠، مديرية الإحصاء الصناعي، تموز ٢٠٢١، على الرابط:

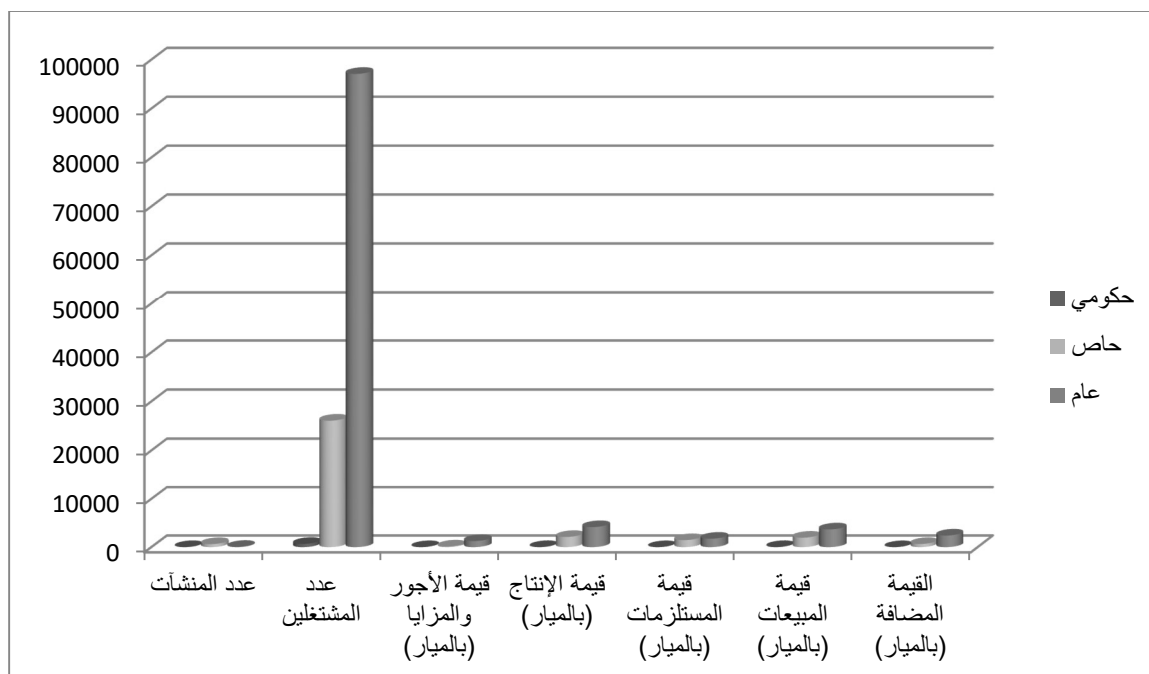
<https://www.cosit.gov.iq/ar/>

ويمكن إبراز هذه المؤشرات بصورة بيانية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (٧)

مؤشرات نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة (تراكمي) حسب القطاع لسنة

٢٠٢٠



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٨) السابق.

ثالثاً - أبرز مشاكل القطاع الصناعي في العراق:

(١) **ضعف الجانب التمويلي:** نتيجة قلة التخصيصات الاستثمارية الفعلية في موازنات الدولة العراقية، يتبعه قلة الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى العراق، كونه بيئة طاردة للاستثمار حسب التصنيف الدولي، ثم يأتي بعد ذلك قصور الجهاز المصرفي وتخلفه، وعدم قدرته على تعبئة المدخرات وتجهيز المجتمع بالائتمان المطلوب، باختصار عدم وجود تخطيط علمي استثماري؛ حيث اقتصر الاستثمار رغم قلته على قطاعات مضمونة سريعة الربح، كالقطاعات الخدمية وقطاع السكن والتجارة والصناعات الهامشية^(٦).

(٦) بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) الدمار الذي لحق بالبنى التحتية للقطاع الصناعي: وخاصة المصانع الكبيرة وإهمال عملية إعادة الإعمار، وتأهيل تلك البنى والمنشآت التي طالتها التدمير والنهب.

(٣) انتشار الفساد المالي والإداري: وذلك في كافة مؤسسات الدولة وغياب الرادع القانوني والإجراءات الصارمة، مما جعل من عملية الاستثمار وإعادة الإعمار سلسلة روتينية لا تنتهي إلا بالرشاوي والوسطاء، وخاصة في دوائر الضريبة التي أصبحت عائقاً كبيراً للاستثمار المحلي والأجنبي.

(٤) ارتفاع حزمة تكاليف المنتج العراقي: بسبب شح الطاقة الكهربائية والمنتجات والمشتقات النفطية، وتشريع قانون إعادة المفسولين السياسيين، وتأثير كل ذلك على مجمل تكاليف المنتجات.

(٥) ضعف الجانب التشريعي: وذلك من خلال عدم الاهتمام بمتابعة وتنفيذ القوانين الصادرة التي تنظم عملية قطاع الصناعة، الأمر الذي أدى إلى إغراق الأسواق بالبضائع الرديئة ورفع الحماية عن الصناعة الوطنية المحلية، مما أدى إلى إغلاق المئات من المصانع نتيجة عدم قدرتها على المنافسة، وخاصة أثناء فترة إلغاء التعرفة الجمركية.

(٦) ابتعاد ذوي الاختصاص والتكنولوجيا من قمة القرار الصناعي: أي استبعاد الكفاءات العلمية من أصحاب الخبرة لأسباب سياسية، منها نظام المحاصصة والتوافقات.

(٧) تهالك وتقادم وسائل الإنتاج المستخدمة في المصانع: فضلاً عن تخلفها التقني والعلمي وعدم تعويضها واستيراد البديل عنها، مما أدى إلى شطب خطوط إنتاجية بأكملها من المصانع العراقية.

(٨) المشاكل التسويقية: وهي المشاكل التي ظهرت أمام منشآت القطاع الصناعي، وأعراض بعض الأجهزة الحكومية عن شراء منتجات الصناعة الوطنية بسبب الفساد بكل أنواعه.

(٩) إهمال البحث العلمي: والذي يعتبر أهم عوامل النهوض بالقطاع الصناعي وحلقة الوصل بين التنمية والتخطيط.

(١٠) تخلف الدوائر الخدمية عن تقديم مختلف أنواع واجباتها للقطاع الصناعي: كتخلف دوائر البلدية من جهة تخصيص الأراضي ودوائر الكهرباء والنفط، والماء والتخطيط العمراني والدوائر الأجنبية.

(١١) خلق العديد من مصانع القطاع الخاص تحت وطأة الظرف الأمني: وكذلك رفع الدعم وهجرة العمالة الفنية ورداءة المواد الأولية المستوردة.

خلاصة القول: وفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات نمو القطاع الصناعي في البلدان المضيفة، لهذا النوع من الاستثمارات، إذ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصراً مهماً من عناصر تكوين الدخل القومي لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت، بالإضافة إلى أنه يقدم المعرفة التقنية المطلوبة التي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي، كذلك تأثيره على النمو الاقتصادي للبلد المضيف من خلال تأثيره على الاستثمار الخاص، وميزان المدفوعات، وسوق العمل^(٧).

جدول رقم (٨)

خلاصة نتائج المسح الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(٢٠٢٠)

المؤشرات	٢٠١	٢٠	٢٠	٢٠٢	درجة التغير %
	٧	١٨	١٩	٠	-٢٠.١٩
					٢٠.٢٠
عدد المنشآت الصناعية	574	62	67	719	7.3
		7	1		

(7) Ila Chaturvedia, Role of FDI in Economic Development of India: Sectoral Analysis, international conference on technology and Business Management, March 28-30, 2021, P.532.

عدد المشتغلين (بأجر وبدون أجر)	114 497	11 5986	13 5629	1267 90	-6.5
قيمة الأجور والمزايا (مليار دينار)	125 5	13 16	15 54	1408	-٩,٤
قيمة الإنتاج (مليار دينار)	693 7	64 11	15 54	6717	-٨,٢
قيمة المستلزمات (مليار دينار)	335 9	36 78	73 16	3476	-٩,١
قيمة المبيعات (مليار دينار)	586 2	61 31	38 25	6070	-٢٢,٦
القيمة المضافة (مليار دينار)	357 9	27 32	78 46	3241	-٧,١

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) لسنة ٢٠٢٠، مديرية الإحصاء الصناعي، تموز ٢٠٢١، على الرابط:

<https://www.cosit.gov.iq/ar/>

جدول رقم (٩)

أهم المؤشرات التحليلية للمنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠)

المؤشرات	٢٠١	٢٠	٢٠	٢٠٢	درجة التغير %
	٧	١٨	١٩	٠	-٢٠,١٩ ٢٠,٢٠
إنتاجية المشغل من الإنتاج (مليون دينار)	٦٠,٦	٥٥,٣	٥٣,٩	٥٣,٠	-١,٧
إنتاجية المشغل من القيمة المضافة (مليون دينار)	٣١,٢	٢٣,٦	٢٥,٧	٢٥,٦	-٠,٤
إنتاجية الدينار من الأجور	5.5	٤,٩	٤,٧	٤,٨	٢,١
متوسط نصيب المشغل من المستلزمات (مليون دينار)	٢٩,٣	٣٢,٨	٢٨,٢	٢٧,٤	-٢,٨
متوسط أجر المشغل السنوي (مليون دينار)	١١	١١,٣	١١,٤	١١,١	-٢,٦
درجة التصنيع %	٤٨,٤	٥٧,٠	٥٢,٣	٥١,٨	-١,١

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة
(التراكمي) لسنة ٢٠٢٠، مديرية الإحصاء الصناعي، تموز ٢٠٢١، على الرابط:

<https://www.cosit.gov.iq/ar/>

الخاتمة

انتهينا من هذه الدراسة التي جاءت بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير قطاع التكنولوجيا -دراسة تطبيقية على العراق"، والتي تناولناها في بحثين، عرضنا في الأول لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره عالمياً، وفي الثاني، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير قطاع التكنولوجيا في العراق، وخلصنا من هذه الدراسة إلى أهم النتائج والتوصيات التي نبينها على النحو الآتي:

أولاً - النتائج:

(١) إن التكنولوجيا تعد بالفعل فرصة، لا تهديد بالنسبة لكافات القطاعات في العراق، بل إنها تعد من أهم الفرص المتاحة أمامه، لذلك لابد له من اتباع استراتيجية هجومية علاجية من قبل قطاع التكنولوجيا باستخدام نقاط قوته التي منها ارتفاع مستويات الأمان والثقة والتي تهيئ البيئة المناسبة لاستغلال فرصه.

(٢) عدم ارتباط الاستثمار في العراق بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لكونه يتأثر وبشكل كبير جداً في التطورات الحاصلة في القطاع النفطي، وأن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يزال لا يؤثر بشكل فاعل في الاقتصاد العراقي أو في حجم التراكم الرسمالي له ضعيف.

(٣) إن لتطور قطاع التكنولوجيا أهمية بالغة في العراق؛ حيث تساهم التكنولوجيا في معرفة مدى مساهمتها في تشجيع الاستثمار وزيادة التراكم الرأسمالي.

(٤) إن بعض الاستثمارات الأجنبية لم تؤد دوراً إيجابياً في قطاع التكنولوجيا في العراق، حيث يوجد تراجع واضح في مساهمة الاستثمار في قطاع التكنولوجيا، وذلك بسبب ضعف خطوط الإنتاج وارتفاع مستوى التكاليف نتيجة تقادم وفقدان المعدات، بالإضافة إلى عمليات النهب التي تعرض لها هذا القطاع.

(٥) يعتبر الاستثمار من الأدوات الرئيسية التي تحقق التنمية الاقتصادية ويحدد مسار النمو في الدول النامية ويعتبر المحدد المستقبلي للتوسع في الطاقة الإنتاجية، وذلك نظراً لأهمية قطاع التكنولوجيا للاقتصاد العراقي وذلك لدور التكنولوجيا المهم في تنشيط الحياة الاقتصادية لتحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج.

ثانياً – التوصيات:

(١) نوصي بضرورة تشجيع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل على زيادة نسبة مساهمته في حجم التراكم الرسمالي عن طريق توفير بيئة استثمارية مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية ورواد الأعمال في هذا المجال.

(٢) نوصي بضرورة تطوير قطاع التكنولوجيا واستغلال الفوائد النفطية المتحققة في كل عام وتوجيهها لتطوير النمو الاقتصادي وتغطية التصنيع المحلي من المواد الأولية المستوردة أو من خلال تحديث طرق التصنيع واستخدام التكنولوجيا القادرة على زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة.

(٣) نوصي بضرورة العمل على سن التشريعات التي تساهم في تطوير قطاع التكنولوجيا في العراق وذلك نظراً لأهميته البالغة؛ حيث تساهم التكنولوجيا في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة التراكمات الرأسمالية في العراق.

(٤) نوصي بضرورة تسهيل إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية، حتى تؤدي دورها الإيجابي في تطوير قطاع التكنولوجيا في العراق؛ والقضاء على التراجعات الواضحة في مساهمة الاستثمار في قطاع التكنولوجيا.

(٥) نوصي بضرورة وضع التشريعات التي تجعل من الاستثمار أدوات رئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحديد مسار النمو الاقتصادي في الدول النامية واعتبار الاستثمار هو المحدد المستقبلي للتوسع في الطاقة الإنتاجية، باعتبار الأهمية الكبيرة في تطوير قطاع التكنولوجيا للاقتصاد العراقي لتنشيط التنمية الاقتصادية وتحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - المراجع العربية:

- إبراهيم عبد الله عبد الرعوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية - دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧م
- إبراهيم عبد الله عبد الرعوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية - دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧.
- أنور شريف، تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق: دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد ٤٧، اليمن، يناير - مارس، ٢٠١٨.
- أحمد علي حسين علي، دور الاستثمار في تطوير القطاع الزراعي في العراق للمدة ١٩٨٩-٢٠١٩، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٧، العدد ٥٦، العراق، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٥٧٦.
- آمال شلاش، عائدات النفط وتمويل التنمية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣١١.
- جمال دقيش، دراسة قياسية لمحددات نمو القطاع الصناعي في ماليزيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد ٤، العدد ٢، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٠.

- **حسام الدين مداني**، الاستثمار الأجنبي المباشر: المبادلات التجارية والنمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا خلال الفترة الممتدة ١٩٩٠ - ٢٠٢٠، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية، المجلد ٤، عدد خاص، ٢٠٢١.
- **حسام شحاته عبدالغني رجا**، الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم - الآثار - المحددات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال، العدد ٢، ٢٠١٢.
- **حسام يافث شاكر**، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق جودة الخدمة المصرفية، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، المجلد ٥، ملحق، العراق، ٢٠٢٣.
- **خليفة حروز**، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتوطين تكنولوجيا المعلومات، دراسة حالة في شركة لافارج إسمنت المسيلة مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد ٧، العدد ١، جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٢.
- **سحر قدوري**، توظيف تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر البيئية: حالة دراسية للشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية - كلية التربية، العدد ٥، العراق، ٢٠١١.
- **شهد ماجد عبد**، أثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي في العراق: فرصة أم تهديد؟، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٩، العدد ٧١، العراق، ٢٠٢١.
- **ظلال محمد رضا**، التكنولوجيا المالية في العراق: بين الواقع والطموح، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٤، العدد ٢، العراق، ٢٠٢٢.

- **عاطف لافي مرزوك**، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الحدود والآثار في ضوء الاستفادة من التجربة الماليزية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مجلد ١٣، العدد ٢٤، جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات، ٢٠١٩.
- **عباس علي العامري**، مستقبل الاستثمارات الأجنبية في العراق، جريدة الصباح، صفحة افاق استراتيجية العدد، ٣١١.
- **عبدالله حميد نصر أحمد الحميري**، الاستثمار الأجنبي الحوافز والحماية القانونية - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٨.
- **على كاظم هلال**، واقع اقتصاد المعرفة في العراق وسبل الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٦، العدد ٤، العراق، ٢٠١٤.
- **عمرو محمد محمود سليمان**، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول النامية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالاسماعيلية، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٦.
- **فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح**، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى مصر: دراسة قياسية على قطاع الطاقة المصري، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المقالة ٧، المجلد ١٧، العدد ١٦، أكتوبر ٢٠٢٢.
- **فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح**، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى مصر: دراسة قياسية على قطاع الطاقة المصري،
- **لقاء شاكر عبود**، قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نمو الاستثمار في العراق: دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١٢٨، العراق، ٢٠٢١.
- **لمياء قاسم شاوش**، الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا - العقبات والحلول، دراسة تقييمية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور خنشة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠.

- **ليلى بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيبي علي البلدة ٢ - مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، العدد ١٠، ديسمبر ٢٠١٤.**
- **مبارك بوعشة، الاستثمار الأجنبي المباشر: أشكاله وعلاقته بالشركات المتعددة الجنسيات، المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح وجامعة لاهاي بهولندا، الأردن، أكتوبر، ٢٠١٥.**
- **مجموعة باحثين، دراسات في الاقتصاد العراقي، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، تحرير د. عماد عبد اللطيف، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.**
- **محمود سراج إبراهيم الدسوقي، الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم - الأنواع - النظريات)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس - كلية التجارة، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٩.**
- **مشعل تحسين سالم الجربا، تأثير نقل التكنولوجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانية، دار الأطروحة للنشر العلمي، السنة ٧، العدد ٥، العراق، ٢٠٢٢.**
- **معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٨، العدد ٢، ١٤٣٥ - ٢٠١٤.**
- **منذر عليوي حميد الكبيسي، تحليل فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على القطاع الصناعي في العراق للفترة "٢٠٠٤-٢٠٢٠"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٨، العدد ٥٨، العراق، يونيو ٢٠٢٢.**
- **ندى بدر جراح، الحكومة الإلكترونية الواقع ومشاكل التطبيق في العراق، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد ٤٠، العدد ٣، ٤، العراق، ٢٠١٢.**

- **ندى بدر جراح**، تكنولوجيا المعلومات وإمكانية تطبيقها في المصارف العراقية، مجلة الأقتصادي الخليجي، جامعة البصرة - مركز دراسات الخليج العربي، العدد ١٣، العراق، ٢٠٠٧.

- **نزهان محمد سهو السامرائي**، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار: دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة - إشارة خاصة للعراق والدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٣٤، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦.

- **هاجر مزهود**، الاستثمار الأجنبي المباشر: أي دور للفساد؟ مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة ٢ - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد ٤، العدد ٣، ديسمبر ٢٠١٧.

- **هديل جاسم حاجم الحياني**، تقييم كفاءات أداء الشركات الكبيرة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص في العراق للمدة "٢٠١٠-٢٠٢٠"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٩، العدد ٦٣، العراق، ٢٠٢٣..

- **ياسمين سعدون صليبي**، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والفاق، مديرية الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي، بغداد، ٢٠١٢.

- **يحيى أحمد رابح سعيدي**، الأستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية - مركز البحوث والنشر والاستشارات، العدد ٣٢، يوليو ٢٠١٨.

- **ثانياً - المراجع الأجنبية:**

- **Ila Chaturvedia**, Role of FDI in Economic Development of India: Sectoral Analysis, international conference on technology and Business Management, March 28-30, 2021, P.532.

- **Kevin Honglin Zhang**, How does affect a host country's export performance? The case of china, Department of economics, Illinois state university 2022.
- **Sarah Yueting Tong**, Foreign direct investment, technology transfer and firm performance, Hong Kong institute of economics and business strategies, April 2021
- **Seyed Komail and Amir Hortamani**, The impact of trade integration on FDI flows: Evidence from Eu and Asian +3, university of Isfahan. Available at: <http://www.univ-lehavre-fr/actu/itlcge/pdf>.
- **Seyed Komail and Amir Hortamani**. The impact of trade integration on FDI flows: Evidence from Eu and Asian +3. university of Isfahan. Available at:
- **Source: U.N.T : Handbook. Of** International Trade and Development, Statistics, New , York, Geneva, 2013, 2015, 2016.
- **UNCTAD, World** investment Report, 2013, p. 10. available at: <http://UNCTAD.org/en/pages/medias.aspx>.